تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية (مكين) لعام 2020

(حالة الجمعيات الأهلية)

تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية (مكين) لعام 2020

حالة الجمعيات الأهلية

"ما يميز هذه البلاد هو حرص قادتها على الخير والتشجيع عليه، وما نراه من مؤسسات خيرية في مختلف المجالات، سواء التي تحمل أسماء ملوك هذه البلاد أو سواها، إلا جانباً واحدًا من الجوانب المشرقة لبلادنا.

خادم الحرمين الشريفين/ الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

"

نهدف للوصول إلى قطاع غير ربحي مهم مبادر وداعم ومؤثر في التعليم والصحة والثقافة والمجالات البحثية

ولي العهد ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد/
بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

عن التقرير:

تماشياً مع أهمية القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية وتركيز حكومتنا الرشيدة على تمكينه إيماناً بدوره وأثره الفعال على الصعيد الاجتماعي، التنموي والاقتصادي، تضع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بين يديكم "تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية (حالة الجمعيات الأهلية) " من منطلق تعزيز الشفافية وتقديم المعلومات الإثرائية للعامة والتي تمت ضمن "مشروع زيارات الحوكمة للجمعيات الأهلية".

يستعرض التقرير في طيّاته المفاهيم المختلفة للقطاع غير الربحي حول العالم، ويسهب الفصل الثاني بمحاكاة القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية ويشمل نشأته ومسيرة نموه وتنظيمه ودوره في رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ليوضح الفصل الثالث دور الحوكمة في تطوير القطاع غير الربحي والقائم على أربع مبادئ متمثلة في المسؤولية والشفافية والعدالة والمساءلة، حيث أوضح الفصل الرابع الجانب التشغيلي لتطبيق الحوكمة الرشيدة على الجمعيات الأهلية من خلال الزيارات الميدانية للجمعيات وتقييمها والتي أسفرت عن العديد من النتائج والإحصائيات التي تم استعراضها في الفصل الخامس من التقرير.

وتوضح الوزارة بأن جميع النتائج والإحصائيات الواردة في هذا التقرير ذُكرت بناءً على الزيارات الميدانية للجمعيات الأهلية ضمن إطار مشروع زيارات الحوكمة للجمعيات الأهلية في عام 2018 لتقييمها في معيار الالتزام والامتثال ومعيار الشفافية والإفصاح ولا تشمل النتائج الواردة في هذا التقرير معيار السلامة المالية.

للاطلاع على الفيديو التعريفي لمبادرة حوكمة المنظمات غير الربحية

تؤكد وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على أن المعلومات الواردة في التقرير نشرت لأغراض المعلومات العامة فقط، ونحن إذ نسعى للمحافظة على صحة المعلومات إلا أننا لا نقدم أية اقرارات أو تعهدات من أي نوع كان.

صفحة المحتويات

10
نظرة على القطاع غير الربحي حول العالم

16
القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

32
دور الحوكمة في تطوير القطاع غير الربحي

46
نظرة عامة على الجانب التشغيلي لمشروع زيارات الحوكمة

60
الجمعيات الأهلية في أرقام

97
توصيات التقرير

1 نظرة على القطاع غير الربحي حول العالم

2 القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

3 دور الحوكمة في تطوير القطاع غير الربحي

4 نظرة عامة على الجانب التشغيلي لمشروع زيارات الحوكمة

5 الجمعيات الأهلية في أرقام

6 توصيات التقرير

1

نظرة على القطاع غير الربحي حول العالم

1 نظرة على القطاع غير الربحي حول العالم

ظهر القطاع غير الربحي في أطر وتسميات تعكس مفاهيم مختلفة للقطاع فيدعى بالقطاع الثالث، أو القطاع الخيري، أو القطاع التطوعي، وبالمجمل فهي مفاهيم مختلفة تصب بذات السياق لمجموعة من المنظمات غير الربحية بمختلف مجالاتها وأهدافها.

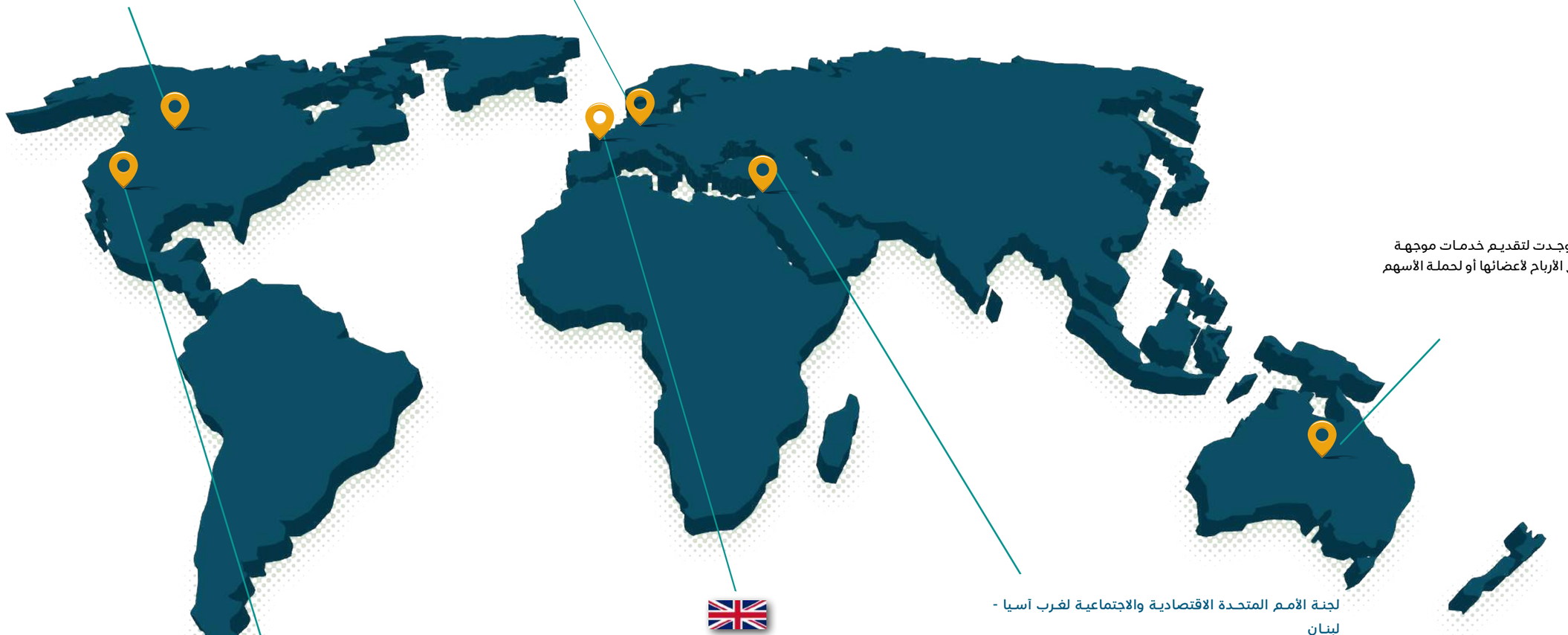

أستراليا

المكتب الحكومي للضرائب

تعد المنظمات غير ربحية إذا وجدت لتقديم خدمات موجهة للمجتمع ولم تعمل لتحقيق الأرباح لأعضائها أو لحملة الأسهم إن وجدوا.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - لبنان

عرفت المنظمات غير الربحية بأنها مجموعة من المنظمات التطوعية الإدارية غير الهادفة للربح التي تسعى إلى تحقيق منافع جماعية تتعلق بالصالح العام، أو بتحقيق مصالح أفرادها بما لا يتناقض مع الصالح العام، وتتسم بالاستقلال الذاتي والإدارة الذاتية، يضاف إلى ذلك ضمن المعايير المتفق عليها عالمياً عدم تحركها في إطار أنشطة سياسية حزبية.

الولايات المتحدة

دراسة بحثية لمعهد دراسة السياسات العامة بجامعة جونز هوبكنز

عُرفت المنظمات غير الربحية بأنها ذات بناء مؤسسي فعال تتمتع بحوكمة ذاتية في ضبط إدارتها وأنشطتها وطابعها الخاص المنفصل عن الحكومات، وتوزيع العائدات على نحو غير ربحي لا يعود بالفائدة على المؤسسين، وهي عبارة عن وحدات أنشئت من أبناء المجتمع المحلي لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل، وتمكنه من الحصول على حقوقه.

بلجيكا

القطاع الذي يتكون من الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها التعاونيات والمؤسسات ذات الصلة من خلال الجمعيات المتبادلة والجمعيات التي تهدف إلى خدمة الأعضاء أو المجتمع بدلاً من السعي لتحقيق الربح، والتي تتمتع بإدارة مستقلة وديموقراطية في صنع القرار.

بريطانيا

المنظمات غير الحكومية التي تحركها القيمة، وتعيد استثمار فوائضهـــا بشكل أساسي لتحقيق أهداف اجتماعية أو بيئية أو ثقافية أخرى.

الأمم المتحدة

تشكيلات اجتماعية تتأسس من أجل إنتاج سلع وخدمات لا تعود بالربح أو الدخل على مؤسسيها.

التعاريف المتعددة للقطاع تشير إلى وجود سمات رئيسية مشتركة للمنظمات غير الربحية حول العالم وهي:

الاستقلالية القانونية

تعد المنظمات غير الربحية كيانات مستقلة قانونياً تتمتع بشخصية اعتبارية تمكنها من اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات عن كافة الأعمال التي تقم باسمها.

الأهداف المجتمعية

تتسم المنظمات غير الربحية بارتباط وجودها بالأعمال التنموية والإنسانية والقضايا والاحتياجات المجتمعية.

الفرص التطوعية

يعد العمل التطوعي أحد الدوافع الأساسية المحركة للمنظمات غير الربحية ابتداءً من عضوية الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وانتهاءً بكونها النافذة الأوسع لاستقبال وتقديم الفرص والمساهمات المجتمعية لتحقيق الأهداف التنموية.

الموارد المالية

تتكون موارد المنظمات غير الربحية من رسوم العضوية، الصدقات والإعانات والهبات، بالإضافة إلى عوائد أنشطتها واستثماراتها.

وجود المنظمات غير الربحية وتناميها جاء نتيجة وجود حاجات لم تُشبع واحتياجات متجددة على المستوى التنموي والاجتماعي، والذي جعل المنظمات غير الربحية تتواجد بمجالات مختلفة توازي احتياجات المجتمع في جوانب متعددة ثقافية وتعليمية ودينية وغيرها والتي أسهمت في خلق التوزان المنشود في مختلف فئات المجتمع مما جعل القطاع غير الربحي مؤثراً أساسياً على مستوى العمل التنموي إلى جانب الحكومات والقطاع الخاص.

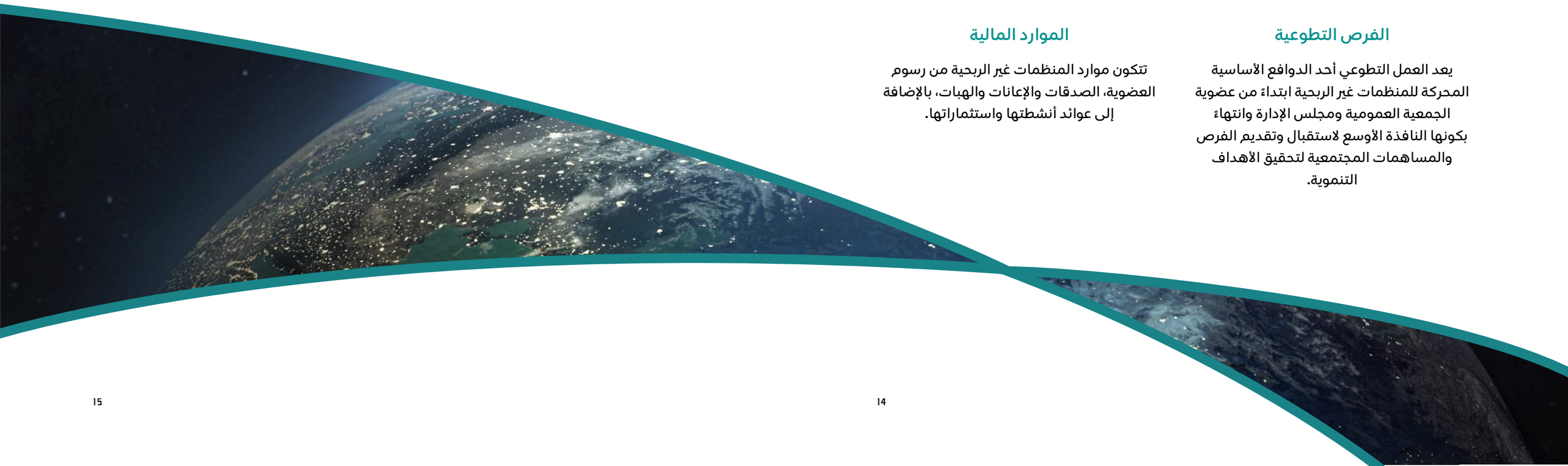

1 نظرة على القطاع غير الربحي حول العالم

2 القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

3 دور الحوكمة في تطوير القطاع غير الربحي

4 نظرة عامة على الجانب التشغيلي لمشروع زيارات الحوكمة

5 الجمعيات الأهلية في أرقام

6 توصيات التقرير

2

القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

2 نبذة تاريخية لنشأة القطاع غير الربحي

نبذة تاريخية لنشأة القطاع غير الربحي

يتسم المجتمع في المملكة العربية السعودية بتمسكه بعقيدته الإسلامية منذ قيام الدولة السعودية والتي تعمل على تعزيز مفهوم التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع وحفظ حقوقهم التي أحقها الإسلام لهم، وتحثهم على بذل المال في أوجه الخير المتعددة كالهبة والصدقة والوقف والذي بينت الشريعة الإسلامية عظم الأجر المترتب عليه.

يعد العمل الخيري متأصلاً لدى أفراد المجتمع السعودي وظهر في شكل مبادرات فردية من خلال مساهمات عائلية وقبلية قائمة على حب فعل الخير ومعاني البر والإحسان.

القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية عبر التاريخ

مر العمل الخيري بالعديد من المراحل حتى وصل إلى شكله الحالي، وتبين السلسلة الزمنية بداية ظهور الممارسات الخيرية ضمن إطار مؤسسي وقانوني في عهد المغفور له جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية، وأبرز التواريخ آنذاك.

1929م

أسست لجنة خيرية في مكة المكرمة باسم لجنة الصدقات العليا لتنظيم عملية جمع الصدقات والزكاة من الأغنياء وعملية توزيعها على الفقراء، وذلك لطبيعة الحياة البسيطة آنذاك وحاجة الناس الكبرى المرتكزة على إشباع النقص المالي لديهم.

1928م

أصدر جلالة الملك عبد العزيز رحمه الله نظاماً لتوزيع الصدقات والإعانات يحدد الأهداف ومجالات الرعاية الاجتماعية.

1934م

برزت منظمة الإسعاف الطبي الوطني كإحدى أوائل المنظمات غير الربحية التي أخذت شكلاً مؤسسيا وبدأت بالعمل في أعقاب الحرب التي وقعت بين المملكة واليمن في تهامة على جانبي جبال السروات ومنطقة عسير. وتعد أولى براعم العمل الصحي التطوعي. وتشير بعض الوثائق تقدم عدد من المواطنين للحكومة السعودية في مكة المكرمة بالسماح لهم بتشكيل جمعية تهتم بالأعمال الإنسانية وقد سمح لهم بتشكيل الجمعية التي بدأت بجمع التبرعات للقيام بمهامها وواجباتها الإنسانية. واستمرت جمعية الإسعاف الطبي في عملها أسوة بغيرها من الجمعيات في البلدان الأخرى كجمعية الصليب الأحمر آنذاك، وأصبح اسمها جمعية الإسعاف الطبي.

1934م

أفتتحت أول دار لرعاية الأيتام أطلق عليها دار أيتام الحرمين الشريفين في المدينة المنورة، والتي أنشئت امتداداً للتنظيمات الاجتماعية والخيرية في عهد الملك عبد العزيز وفق أطر رسمية لتحقيق أهداف واحتياجات اجتماعية وإنسانية لا تقتصر بقالب المساعدات والهبات المالية فقط، بل تحاكي احتياجات الأفراد لتحقيق الحياة الكريمة للمواطنين.

1963م

أفتتح أول دار للعجزة والمنقطعين في مكة المكرمة والتي أنشئت بهدف احتضان المسنين والعاجزين من الحجاج ممن انقطعت بهم السبل عن العودة لأوطانهم وتقديم الرعاية الازمة لهم، لتتوالى بعد ذلك مسيرة التنظيمات الاجتماعية الرسمية ونموها في أنحاء المملكة العربية السعودية.

1963م

وضعت جمعية الإسعاف الخيري هيكل المستشفى الأهلي بالطائف، ثم بدأت في عقد جلساتها يومياً وجمع تبرعات جديدة لتجهيز المواد والأدوية وغيرها من لوازم الإسعافات الأولية، وشكلت لها فروعاً ولجانا في جدة والمدينة المنورة، أصبحت جمعية الإسعاف الخيري أول نواة لجمعية الهلال الأحمر السعودي التي أنشئت في الرياض بهذا العام بمرسوم ملكي ليشمل نشاطها جميع أنحاء المملكة، وتحولت الجمعية لاحقاً إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي.

القرارات المؤثرة في نمو القطاع غير الربحي وتنظيمه

شهدَ القطاع غير الربحي نقلة نوعية نحو المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع بفضل الجهود التي بذلتها المملكة منذ توحيدها وحتى يومنا الحاضر من خلال العديد من الجهود الحكومية، الثقافية، الدينية والمجتمعية والتي أسفرت عن تسليط الضوء لأهمية تنمية القطاع غير الربحي وإبراز دوره كركيزة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي في المملكة، والذي تضمن قرارات حكومية أثرت بشكل مباشر على تطوير القطاع غير الربحي:

عام 1960م

أنشئت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بموجب مرسوم ملكي، والتي تبنت منذ نشأتها تنمية المجتمعات المحلية وتنظيم وتعزيز الجهود الخيرية مما ساهم في إنشاء العديد من الجمعيات الخيرية آنذاك، حيث اهتمت الوزارة بلجان المجتمع، مجالس المحافظات، المراكز والهجر ورعاية الشباب والأسرة. ومنذ ذلك الحين وحتى يومنا الحاضر لاتزال التنمية الاجتماعية والمنظمات غير الربحية متجسدة ضمن أهداف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والتي تمثل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية آنذاك.

عام 1965 م

تم وضع اللوائح الأساسية والتعلميات الخاصة بتأسيس الجمعيات الخيرية وتسجيلها رسمياً لتنظيم أعمال البر والخير وتنميتها بالمساعدات المادية والتخصصية حيث يعد هذا العام هو نقطة بداية ونشأة الجمعيات الخيرية في المملكة.

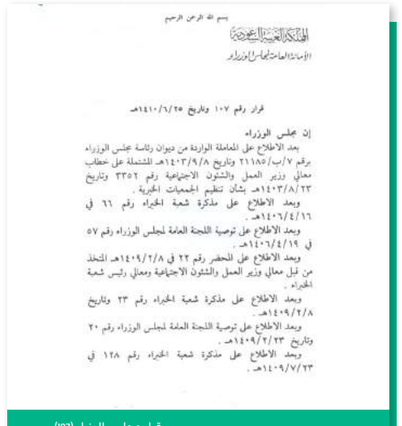

قرار مجلس الوزراء (107)

عام 1989 م

بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (107)، تم إصدار لائحة الجمعيات والمؤسسات الأهلية والتي تتضمن الأحكام والاشتراطات لتأسيس وتسجيل الجمعيات الخيرية، وبيان أهدافها والتنظيم الإداري والمالي لها.

عام 2010 م

الموافقة بمرسوم ملكي على نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية

وافق مجلس الوزراء في قراره رقم (221) على الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الاجتماعية والذي تضمن وكالة مستقلة للتنمية الاجتماعية، حيث كان قطاع التنمية الاجتماعية جزءاً من وكالة الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية، فأتى قرار الموافقة تجسيداً للأدوار المنوطة بهذه الوكالة ومن أبرزها الإشراف على الجهات الأهلية التي تشرف عليها الوزارة وهي الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ولجان التنمية الاجتماعية والأهلية، ومراكز التنمية الاجتماعية.

عام 2015 م

صدرت الموافقة بمرسوم ملكي على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية والذي يتضمن تصنيف الجمعيات والمؤسسات وفقاً لمعايير محددة، بالإضافة إلى تحديد مهام الوزارة والجهة المشرفة والأنظمة بما يتعلق بإصدار التراخيص والأحكام المتعلقة بالجمعية، ويعد هذا النظام سارياً حتى وقتنا الحاضر.

عام 2016 م

تم اطلاق الرؤية الوطنية للمملكة العربية السعودية 2030، والتي تبنت تنمية القطاع غير الربحي في البعد الرابع ضمن أبعاد برنامج التحول الوطني (تعزيز التنمية المجتمعية وتنمية القطاع غير الربحي) وأهدافها الاستراتيجية، مما أسفر عن العديد من المبادرات والممكنات التنموية والتشريعية الموجهة للقطاع غير الربحي والتي تهدف لتهيئة البيئة الأمثل وتمكينه ليصبح قطاع فعال، ومتنوع، ومستدام، وزيادة كفاءته وقدرته على مواجهة التحديات المستقبلية وتمكينه من تحقيق أثر أعمق.

عام 2017 م

صدر الأمر السامي رقم (55190) وقرار مجلس الوزراء رقم (457) الموجه بتأسيس وحدة إشرافية للجهات التي يدخل ضمن اختصاصها الإشراف الفني على جمعيات ومؤسسات القطاع غير الربحي ودورها الأساسي تيسير عملية تأسيس الجمعيات الأهلية والإشراف عليها وتمكينها، والتي تعد إحدى الخطى الهامة في التنسيق والتكامل وتفعيل دور القطاع غير الربحي وتوسيعه في المجالات التنموية.

عام 2019 م

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (459) الموجه بإنشاء المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي كجهة وطنية تتمتع بشخصية اعتبارية، واستقلال مالي وإداري لتصبح الراعي المباشر والمختص بمراجعة القطاع غير الربحي ودراسة تنظيماته وتفعيل دورها في مستقبل المملكة، وتهدف إلى تفعيل مساهمة المنظمات غير الربحية وتوسيعه في المجالات التنموية والتنسيق لتحقيق تكامل الجهود الحكومية في تقديم خدمات الترخيص للمنظمات غير الربحية، وإحكام الرقابة المالية والإدارية والفنية على القطاع، وزيادة التنسيق والدعم.

المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية

على الرغم من أصالة العمل الخيري في المملكة إلا أن مفهوم القطاع غير الربحي يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبياً على المجتمع، ونظراً لتعدد أشكال المنظمات غير الربحية والاجتماعية وتنوع إسهاماته في تغطية الاحتياجات المجتمعية والتنموية فقد ظهرت الحاجة لتسليط الضوء على المنظمات غير الربحية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية وأهدافها وأنشطتها المختلفة التي تحدد أشكالها المتعددة لتشمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المستشفيات والجامعات والهيئات المهنية غير الربحية، ، والغرف التجارية، والجمعيات التعاونية وإن كانت تهدف للربح أساساً ولكنها تغطي احتياجاً اجتماعياً وتنموياً كما هي في الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

أهم الكيانات غير الربحية الواقعة تحت إشراف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:

الجمعيات الأهلية — العدد الإجمالي: **2158**

كل مجموعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، مؤلفة من أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية، أو منهما معاً، غير هادفة للربح أساساً، وذلك من أجل تحقيق غرض من أغراض البر أو التكافل، أو من أجل نشاط ديني ، أو نشاط اجتماعي، أو ثقافي، أو صحي، أو بيئي، أو تربوي، أو تعليمي، أو علمي، أو مهني، أو إبداعي، أو شبابي، أو سياحي، فتحقق غرضها سواء عن طريق العون المادي أو المعنوي، أو الخبرات الفنية أو غيرها، وسواء كان النشاط موجهاً إلى خدمة العامة كجمعيات النفع العام، أم كان موجهاً في الأساس إلى خدمة أصحاب تخصص أو مهنة كالجمعيات المهنية والجمعيات العلمية والجمعيات الأدبية.

* يشير العدد الإجمالي للمنظمات غير الربحية حتى تاريخ 2020\7\20م

المؤسسات الأهلية والصناديق العائلية — العدد الإجمالي: **345**

أي كيان مستمر لمدة معينة أو غير معينة، يؤسسه شخص أو أشخاص من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية أو منهما معاً، غير هادف للربح أساساً، بل وجدت لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض النفع العام أو المخصص، ويعتمد على ما يخصصه له المؤسس أو المؤسسون من أموال، أو أوقاف، أو هبات أو وصايا وتعد الصناديق العائلية والأهلية بأنواعها مؤسسات أهلية.

الجمعيات التعاونية: — العدد الإجمالي: **264**

هي منظمات أو جمعيات يكونها مجموعة من الأفراد لتحسين الوضع الاجتماعي أو التنموي لأعضائها، ومن أهم سمات الجمعيات التعاونية المساهمة مو مواجهة الفقر والجهل وذلك باتباع أساسيات المبادئ التعاونية الممعتمدة. وبالرغم من أن الجمعيات التعاونية تهدف إلى الربح إلا أنها تهدف لتغطية عدة احتياجات اجتماعية واقتصادية لأعضاء الجمعية كما هو في المنظمات غير الربحية.

لجان التنمية الاجتماعية الأهلية — العدد الإجمالي: **544**

هي لجان تشرف عليها مراكز التنمية الاجتماعية وتعمل على حث الأهالي وتشجيعهم على تكوينها لبحث الاحتياجات العامة لمناطقهم ومجتمعاتهم المحلية والعمل على تلبيتها من خلال برامج التنمية المتنوعة التي تقترحها اللجان ويسهم فيها أفراد المجتمع مادياً ومعنوياً.

3311

إجمالي المنظمات غير الربحية

*غرفت الكيانات غير الربحية وفقاً للتعريف الوارد في نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية، ونظام الجمعيات التعاونية، واللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية.

تصنيف الخدمات المقدمة من الجمعيات الأهلية

اهتمت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مسبقاً بوضع تنظيم مُمنهج لتصنيف مجالات وأنشطة الجمعيات الأهلية، من خلال رصد أنشطة الجمعيات الأهلية وفئاتها المستهدفة، والمجالات المحتملة لمشاركة الجمعيات الفعالة، وتحديد الجهات المخولة بالإشراف على الجمعيات الأهلية متى ما وقعت ضمن نطاق اختصاصها الفني وذلك بهدف الارتقاء بأداء الجمعيات وتمكينها من تحقيق رسالتها التي وجدت لأجلها.

تقع أنشطة الجمعيات الأهلية ضمن 10 تصنيفات رئيسية مُعرفة من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

بحيث يتضمن كل تصنيف: تصنيف نوعي أول (فرعي) والبالغ عددها 13 تصنيف وتتفرع لتشمل تصنيف نوعي ثاني يدعى بالتخصص الدقيق والبالغ عددها 110 تصنيف.

*تستعرض النتائج الواردة في هذا التقرير تصنيف مجالات وأنشطة الجمعيات الأهلية الساري لعام 2019م.

التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي في المملكة

رغم النمو الملحوظ وتنوع أنشطة المنظمات غير الربحية في المملكة، إلا أنها لاتزال متواضعة بتقديم الخدمات المجتمعية بالمقارنة مع المعدل العالمي والذي يوضح الفجوة بين الواقع الحالي للمنظمات والدور المأمول منها مستقبلاً، فالبيئة المحيطة بالقطاع لاتزال محفوفة بالعديد من التحديات التي تحد من نموه وكفاءته، والتي تم تصنيفها كما يلي:

قلة الكفاءات والقدارت البشرية

محدودية جاذبية القطاع غير الربحي للكوادر المؤهلة وانعدام المحفزات والمؤهلات الوظيفية والتي أدت لنقص الكوادر البشرية وتسربها، وضعف الإدارة الاستراتيجية والمالية وغيرها من الأساسيات التي تضمن استقرار واستمرار عمل المنظمة وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية.

قلة البيانات والمعلومات

شح المعلومات المتوفرة من وإلى القطاع، وعدم وجود مصدر واضح للمعلومات يحاكي عمل المنظمات غير الربحية، وغياب الأبحاث والمعلومات الموثوقة عن المجتمع وأصحاب القرار.

التحديات التقنية

محدودية الاستخدام الفعال للتقنية الحديثة لدى المنظمات غير الربحية والتي تأثر في فعالية الأداء وكفاءته.

ندرة الموارد المالية

محدودية الموارد وفرص التمويل والاعتمادية العظمى على مصادر التمويل الخارجية التي تحد من فرص المنظمة في وضع استراتيجيها وخططها طويلة الأجل لنموها واستدامتها.

عدم تنموية الأنظمة والتشريعات

عدم اكتمال البيئة التشريعية الممكنة لعمل القطاع غير الربحي، والسياسات الحاكمة لأدواره وممارساته، وضعف المحفزات المقدمة لتأسيس المنظمات غير الربحية.

ضعف الثقافة والبنية المجتمعية

غياب المفاهيم الموحدة للقطاع غير الربحي، واقتصار مفهوم العمل الخيري لدى المجتمع بأدوار ومجالات محددة، ومحدودية الوعي العام بأهمية المنظمات الخيرية ومشاركة المجتمع والأفراد بدعم وتمكين القطاع من خلال الأعمال التطوعية ومساهمة القطاع الخاص.

الممكنات الرئيسية لتمكين القطاع غير الربحي

وفهماً للتحديات الحالية التي تواجه القطاع غير الربحي، والناتجة عن غياب العديد من الممكنات التي حدت من نمو القطاع، تم الخروج بأبرز الممكنات والتي تمثل انعكاساً للتحديات الحالية في جوانب متعددة:

القدارات والتميز المؤسسي

بناء قدرات المنظمات غير الربحية والعاملين بها بما يتوافق مع احتياجاتها المتعددة لتمكينها من تقديم رسالتها وخدمة المجتمع.

المعلومات والبيانات

توفير المعلومات المبنية على البيانات الصحيحة والموثوقة عن القطاع غير الربحي من خلال اعتماد آليات لجمع البيانات تسهم في تحديد المجالات التنموية ومتابعة أداء المنظمات غير الربحية والإشراف عليها.

التحول الرقمي

تعزيز استخدام التقنيات الحديثة لدى المنظمات غير الربحية لرفع فاعلية أدائها وتحسين كفاءة استخدام الموارد البشرية ونافذة للتفاعل مع المستفيدين والمجتمع.

الاستدامة المالية

تعظيم الفرص التمويلية المتاحة للمنظمات غير الربحية، والتوجيه الفعال لإشراك القطاع الخاص وأفراد المجتمع في دعم المنظمات غير الربحية، وتمكينها من إدارة الموارد المالية بفعالية.

الأنظمة والتشريعات

توفير البيئة التنظيمية الممكنة لعمل القطاع غير الربحي ومؤسساته والسياسات الحاكمة لأدواره وممارساته.

الثقافة والوعي المجتمعي

تحسين الصورة الذهنية للقطاع غير الربحي وأهميته لدى المجتمع وتعزيز مساهمة الأفراد بالمشاركة المادية والمعنوية لدعم المنظمات غير الربحية وتمكينها.

وبالنظر إلى الممكنات المتاحة لتطوير القطاع غير الربحي، ظهرت بشكل واضح من خلال تبني المملكة العربية السعودية تنمية القطاع غير الربحي كبعد أساسي ضمن برنامج التحول الوطني لرؤية السعودية 2030، حيث أطلقت العديد من المبادرات التي تفعل دور الممكنات لتعزيز دور المنظمات غير الربحية وتمكينها.

القطاع غير الربحي في رؤية المملكة العربية السعودية 2030

تعد المملكة العربية السعودية في مقدمة البلدان العربية التي توجهت نحو تبني القطاع غير الربحي وتعزيز دوره، حيث ظهر ضمن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وبرامجها الاستراتيجية معززاً بأهداف ومؤشرات طموحة إيماناً بأهميته وكونه لاعباً رئيساً في مستقبل المملكة الواعد على الصعيد التنموي، والاقتصادي، والاجتماعي والثقافي.

ونظراً لأن القطاع غير الربحي يتطلب وجود منظومة متكاملة وبيئة مساندة تمكنه من الازدهار لإثبات فعاليته وتأثيره.

فقد ركزت رؤية السعودية 2030 على تمكين القطاع غير الربحي وسن التشريعات الممكنة لهذا القطاع وتوسيع نطاق خدمات المنظمات غير الربحية، كما تهدف إلى دعم ونمو القطاع غير الربحي على تمكين القطاع غير الربحي، وسن التشريعات الممكنة لهذا القطاع، وتوسيع نطاق خدمات المنظمات غير الربحية، كما يهدف إلى دعم نمو القطاع غير الربحي.

وتهدف رؤية السعودية 2030 إلى زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من **0.29%** إلى **0.6%** بحلول عام **2020** بالإضافة إلى زيادة نسبة العاملين في القطاع غير الربحي من إجمالي القوى العاملة من **0.13 %** إلى **0.32%** ، وتمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق وتعظيم نسبة الإنفاق التنموي من إجمالي إنفاق القطاع غير الربحي من **21%** إلى **51%** عبر العديد من المبادرات التي تستهدف تنظيم القطاع وتعزيز دورة التنمية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

الهدف الاستراتيجي رقم 6.3.1:
تنمية القطاع غير الربحي وزيادة تنوعه وتأثيره، ليصبح هذا القطاع من ركائز البنية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، ومساندا لمنظومة الدعم الحكومي، ومصدراً للوظائف.

الهدف الاستراتيجي رقم 6.3.2:
تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق، وتحقيق الاستدامة والأثر الاجتماعي العميق للمنظمات غير الربحية، وتعزيز دورها في الابتكار، وقيام هذه المنظمات بتقديم الخدمات بجودة عالية، وذلك من خلال بناء منظومةٍ متقدمةٍ لدعم تطورها

تهدف الرؤية لتعظيم الأثر التنموي للقطاع غير الربحي واستدامته لتعزيز دوره المجتمعي بما يضمن تحقيق التكامل وتنظيم الجهود الحالية بفعالية من خلال العديد من المبادرات ومنها:

- ابتكار حزم ونماذج استثمارية وتمويلية ذات أثر اجتماعي.

تهدف هذه المبادرة إلى وضع أطر تنظيمية وتسهيلات للحصول على رؤوس الأموال من القطاع الخاص وغير الربحي لتعظيم رأس المال الخيري والذي يسهم في رفع الناتج المحلي غير النفطي، وتتضمن هذه المبادرة إتاحة الفرصة للجمعيات الخيرية والمنظمات الاجتماعية للقيام بالاستثمار الاجتماعي والتي تسهم في إيجاد حلول تمويلية ملائمة لهم تمكنهم من تقديم الخدمات الاجتماعية بما يتوافق مع احتياجاتهم ويمكنهم من تحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط والبعيد.

- تنظيم وتمكين العمل الاجتماعي التنموي.

تهدف المبادرة إلى تأسيس جمعيات ومؤسسات أهلية متخصصة في مجالات متعددة تحاكي الاحتياجات التنموية من خلال:

- التوعية ببناء الثقافة المجتمعية وتوجيهها للمجالات التنموية.
- إيجاد وتفعيل أنماط جديدة للعمل الاجتماعي تشمل مجموعات العمل الاجتماعي وتسهيل إنشاء جمعيات محلية أهلية صغيرة لتمكين المشاركة المجتمعية.
- تطوير منصة معلومات للقطاع غير الربحي تسهم في قياس أثره ومعرفة الاحتياجات التنموية بالإضافة إلى إبراز دور القطاع للمجتمع.
- وضع حزمة محفزات لإنشاء المؤسسات والجمعيات الأهلية النوعية.
- تنظيم وتفعيل دور المجالس التنسيقية للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- تطوير آلية دعم الجمعيات الأهلية ووضع المعايير وفقاً لأولويات التحول الوطني.

- تأهيل القوى العاملة وتوفير فرص العمل في القطاع غير الربحي.

تهدف هذه المبادرة إلى توفير فرص عمل في القطاع غير الربحي لسد احتياجات القطاع من الكفاءات المتخصصة بالإضافة إلى التطوير المهني وبناء القدرات لدى القيادات والعاملين فيه للارتقاء بمستوى الكفاءة والاحترافية والفاعلية في إدارة المنظمات غير الربحية من خلال مجموعة من البرامج لتمكين المنظمات من تنفيذ برامج تنموية ناجحة ولعب دورٍ هامٍ في التنمية الاجتماعية في المملكة.

- تأسيس وتسريع تشغيل الوحدات الإشرافية على المنظمات غير الربحية.

يُعنى بهذه المبادرة تأسيس وحدة إشرافيه لكل جهة حكومية مختصة للإشراف على المنظمات غير الربحية الواقعة ضمن نطاق اختصاصها الفني، حيث تهدف الوحدة لتسهيل وتعزيز عملية تأسيس الجمعيات والمؤسسات غير الربحية وبناء قدراتها من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحاكي احتياج القطاع كالخدمات الاستشارية وتنظيم الفعاليات بالإضافة إلى متابعة أداء المنظمات والإشراف عليها.

- حوكمة المنظمات غير الربحية وتصنيفها.

تضمنت هذه المبادرة استحداث نظام تصنيف وتقييم للقطاع غير الربحي موائم للبيئة القانونية والتشريعية والاجتماعية في المملكة عبر مجموعة من الأنظمة والأدوات والإجراءات والنماذج التي تم تطويرها من أجل ضمان التزام الجمعيات الأهلية بمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية ونظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونظام جمع التبرعات. ويتم تقييم الجمعيات الأهلية بالاستناد على ثلاثة معايير رئيسية وهي: السلامة المالية، الامتثال والالتزام، الشفافية والإفصاح.

1 نظرة على القطاع غير الربحي حول العالم

2 القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

3 دور الحوكمة في تطوير القطاع غير الربحي

4 نظرة عامة على الجانب التشغيلي لمشروع زيارات الحوكمة

5 الجمعيات الأهلية في أرقام

6 توصيات التقرير

3

دور الحوكمة في تطوير القطاع غير الربحي

3 دور الحوكمة في تطوير القطاع غير الربحي

مفهوم الحوكمة وعلاقتها بالقطاع غير الربحي

لا يعد مفهوم الحوكمة حديثاً في العالم حيث تطبق ممارساته في العديد من جوانب الحياة وفقاً لأطر دينية، وقانونية وغيرها من خلال تطبيق آليات مختلفة للوصول إلى علاقة متوازنة بين أصحاب المصلحة بما يحقق الشفافية والموضوعية، كما طُبقت الحوكمة سابقاً في قطاع الأعمال كانعكاس للعديد من المشاكل المرتبطة بالرقابة الداخلية والإفصاح والمسؤولية والتي حدَّت من نمو الشركات آنذاك.

رغم عدم حداثة ممارسات الحوكمة إلا أن مفردة الحوكمة تعد حديثة في اللغة العربية، وقد أقرها مجمع اللغة العربية في القاهرة عام 2002م، وجاءت ترجمةً للكلمة الإنجليزية Governance والتي من معانيها (حَكَمَ).

ومع ظهور مفهوم الحوكمة جزئياً في قطاع الأعمال، طبقت الحوكمة بشكل أكبر وأوسع على المستوى العالمي والقائم على مواءمة القوانين والأنظمة بين الدول من خلال سعي الحوكمة العالمية إلى تطبيق نظام إداري يتعامل مع الحكومات الدولية، ويعمل على إدارة شؤونها وفقاً لمعايير متطورة قائمة على القيم المشتركة والنصوص السياسية والإدارية والمعاهدات المتفق عليها.

قد أسهم الالتزام بممارسات الحوكمة في القطاع الخاص في تحقيق العدالة والشفافية وضمان حق المساءلة، كما ساعدت الحوكمة الرشيدة على دفع عجلة الازدهار الاقتصادي الناتج من جذب الاستثمارات المحلية والدولية من خلال بناء الأطر التشريعية والتنظيمية لحفظ حقوق المساهمين والأطراف المعنية، والتي حققت وجود مراجعة محكمة ومحايدة للأداء المالي دون وجود احتمالية لتعارض المصالح.

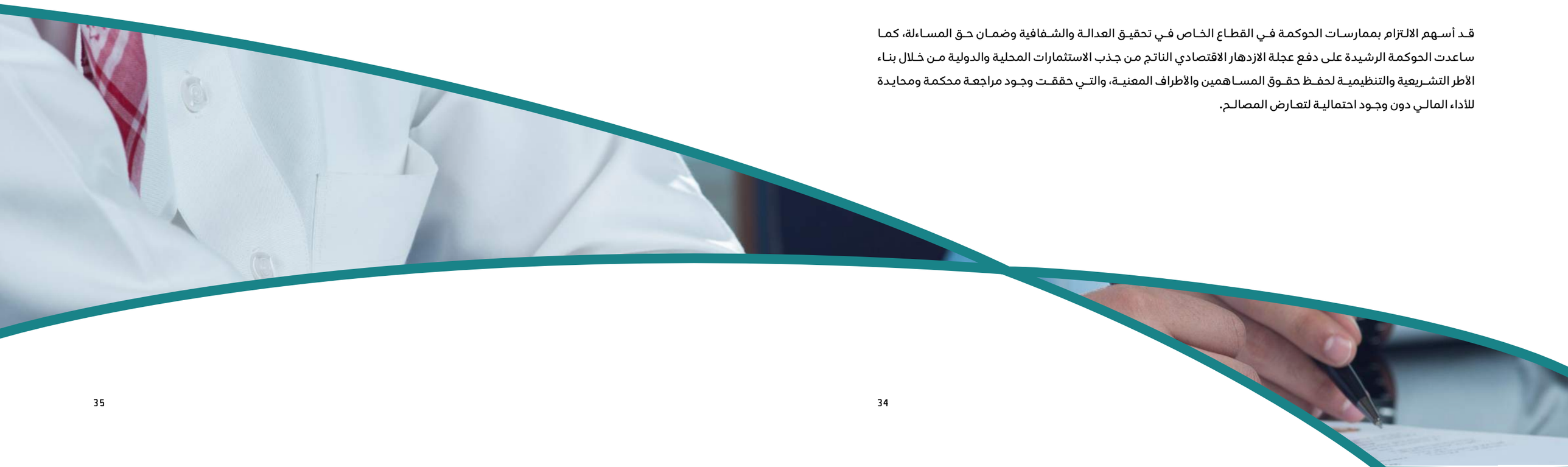

عُرفت الحوكمة في القطاع الخاص والمسماة بحوكمة الشركات وفقاً لهيئة السوق المالية بأنها "القواعد التي يتم من خلالها قيادة الشركة وتوجيهها وتشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع إجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال"

ونظراً للأثر الإيجابي الذي حققه تطبيق معايير وممارسات الحوكمة في الشركات المساهمة على وجه التحديد في حماية حقوق المساهمين والمستثمرين، ونظراً لوجود تشابه بين نموذج العمل بين الشركات المساهمة ومنظمات القطاع غير الربحي – على الرغم من اختلاف الهدف في كلا الحالتين – جاءت فكرة حوكمة القطاع غير الربحي وبرزت أهمية تطبيقه على المنظمات غير الربحية وتطويره بما يتناسب مع خصوصية هذا القطاع، وبما يتوافق مع الرؤية السعودية 2030 التي تبنت تنميته وتمكينه ليصبح من ركائز البنية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، ومسانداً لمنظومة الدعم الحكومي.

تعرف حوكمة الجمعيات الأهلية بأنها "مجموعة من القواعد والمعايير والإجراءات والنماذج الهادفة إلى قياس التزام الجمعيات الأهلية بالأنظمة واللوائح والتعاميم، وكذلك أفضل الممارسات العالمية ذات العلاقة بعمل الجمعيات الأهلية"

والتي تجسدت في مبادرة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لبناء حوكمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومعاييرها.

ارتباط مبادرة الحوكمة بالممكنات الرئيسية لتمكين القطاع غير الربحي

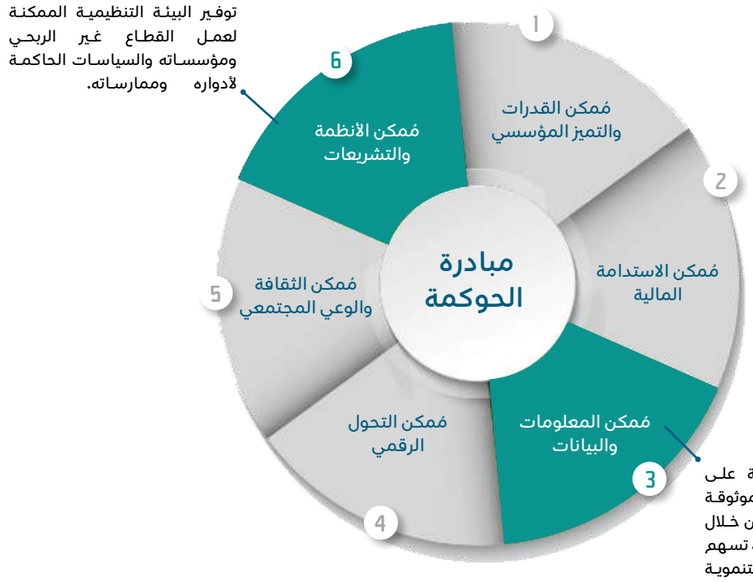

توفير البيئة التنظيمية الممكنة لعمل القطاع غير الربحي ومؤسساته والسياسات الحاكمة لأدواره وممارساته.

توفير المعلومات المبنية على البيانات الصحيحة والموثوقة عن القطاع غير الربحي من خلال اعتماد آليات لجمع البيانات تسهم في تحديد المجالات التنموية ومتابعة أداء المنظمات غير الربحية والإشراف عليها.

القطاع غير الربحي في تقرير مجموعة العمل المالي (FATF)

صدر تقرير التقييم المشترك للمملكة العربية السعودية عن مجموعة العمل المالي FATF والذي يقيم مدى التدابير والإجراءات التي تتخذها الدول في محاربة تمويل الإرهاب وغسل الأموال ومدى وفائها بالتقارير الصادرة بهذا الشأن، يتناول التقرير جميع القطاعات في الدولة ومدى سلامة الأنظمة الضابطة لها والتدابير والإجراءات المتخذة لحمايتها من تلك المخاطر، بما يتضمن تسليط الضوء على القطاع غير الربحي والأوقاف في المملكة.

حقق القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية في تقييم مجموعة العمل المالي (FATF) نتيجة LC والمقصود بها largely compliant وتعني "متوافق إلى حد كبير" مع متطلبات التقييم. وتعتبر هذه النتيجة ثاني أفضل نتيجة في التقييم والأعلى منها C وهي compliant وتعني "متوافق".

ولمقارنة هذه النتيجة ببقية القطاعات غير الربحية على مستوى العالم نلاحظ الآتي:

- لم يحقق الدرجة الكاملة سوى دولتي أرمينيا وكندا.

-تعادل درجة تقييم امتثال القطاع غير الربحي بالمملكة العربية السعودية مع تقييم القطاع غير الربحي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أرمينيا — كندا — بتقييم C

السعودية — أمريكا — بتقييم LC

صورة من التقرير والتي توضح درجة القطاع غير الربحي في المملكة

لمشاهدة الفيديو الصادر من البنك المركزي السعودي لانضمام المملكة لعضوية مجموعة العمل المالي (FATF)

مبادرة حوكمة المنظمات غير الربحية

أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مبادرة حوكمة المنظمات غير الربحية، إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني والتي جاءت استجابةً للتحديات الحالية التي تواجه القطاع غير الربحي، وهادفة إلى "ضمان التزام المنظمات غير الربحية بالأنظمه ذات العلاقة واللوائح التنفيذية والأساسية وممارسات الحوكمة الفعالة وتمكين الجهات المشرفة من متابعة أداء المنظمات غير الربحية في فاعلية استخدام الموارد المالية والبرامج والخدمات وتحسين العمليات الداخلية".

كما جاءت المبادرة انطلاقاً من إيمان الوزارة بأن تفعيل حوكمة منضبطة ومبنية على أسس عملية وعلمية سيرجع على القطاع بالنفع الأكبر متمثلاً في رفع كفاءة خدماته وضبط العلاقة مع الجهات الإشرافية والوصول إلى مستوى شفافية عال يمكن الوصول إليه من قبل الجميع.

ويمكن تجسيد أهمية وفوائد تطبيق الحوكمة للقطاع غير الربحي في النقاط التالية:

- وجود مصدر رسمي للمعلومات المُحدثة والموثوقة عن القطاع غير الربحي وإتاحتها للعامة
- حماية وتحسين الصورة الذهنية للقطاع غير الربحي لأفراد المجتمع
- تحسين بيئة العمل في القطاع غير الربحي لتصبح جاذبة للقوى العاملة
- توجيه المجتمع نحو فرص التنسيق والاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي
- إشراك المجتمع في مساءلة الجمعيات الأهلية
- تمكين الجهات والمراكز من إجراء الدراسات والأبحاث التي تسهم في نشر المعرفة عن القطاع غير الربحي وتحديد التحديات واقتراح الحلول
- إثبات فاعلية وأثر الجمعيات أمام الجهات المنظمة
- تحسين أداء الجمعيات الأهلية وتأكيد نزاهة الإدارة وحثها على الوفاء بالالتزامات والعهود.
- تعزيز مسؤولية الجمعيات الأهلية وشفافيتها تجاه أصحاب المصلحة والمستفيدين.

لخصوصية وتميز القطاع غير الربحي عن القطاعات الأخرى، كانت مراحل بناء معايير حوكمة المنظمات غير الربحية تدريجية تراعي حداثة مفهوم الحوكمة وتشعب الأطراف المعنية وأهميتهم في تطبيق الحوكمة الرشيدة فتم بناء الحوكمة للجمعيات الأهلية بالتعاون مع مركز التميز لتطوير المؤسسات غير الربحية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وفقاً للمراحل التالية:

1

دراسة أفضل الممارسات العالمية

والتي شملت خمس دول مختلفة في تصنيف الجمعيات الأهلية وحوكمتها عبر حصر أنواع البيانات التي تجمعها الجهات المنظمة للقطاع غير الربحي وآلية حصولها على البيانات، والمعايير المطبقة لتقييم الجمعيات الأهلية، وكيفية تصنيف الجمعيات الأهلية وفقاً لنوعها وحجمها.

2

التحقق من جاهزية المعنيين بالحوكمة

والتي استهدفت جميع الأطراف المعنية لتطبيق الحوكمة كما يلي:

- **جاهزية وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية:** توثيق البيانات وتقييم طريق جمع البيانات وآليات التقييم والمتابعة.
- **بناء الأدوات اللازمة لعمل المشروع:** حيث صُمّمت عديد من الأدوات التي تضمن التزام الجمعيات بنظام الحوكمة وتساعد الجهات الرقابية والإشرافية على متابعة ذلك.
- **بناء نظام حوكمة الجمعيات الأهلية:** وذلك وفقًا لنظام الجمعيات الأهلية ولأفضل الممارسات العالمية.

3

بناء الأدوات الازمة لعمل المشروع

صُمّمت العديد من الأدوات التي تضمن التزام الجمعيات الأهلية بنظام الحوكمة وتساعد الجهات الرقابية والإشرافية على متابعة ذلك والتي أسفرت عن بناء النموذج الوطني الشامل لجمع بيانات الجمعيات الأهلية، وتخدم تلك الأدوات الأطراف التالية:

- **الجمعيات الأهلية:** حيث تم العمل على تطوير نظام تصنيف الجمعيات بحسب النوع والحجم.
- **وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية،** تطوير الدليل التدريبي والإجراءات لجمع البيانات وتطوير الدليل الإجرائي للتقييم والمتابعة.

4

بناء نظام حوكمة الجمعيات الأهلية

والتي أسفرت عن تطوير منصة داخلية لتقييم الجمعيات بناءً على معايير الحوكمة، وتطوير منصة أخرى تتيح للعامة استعراض بيانات القطاع غير الربحي وتحتوي على معايير بيانات الجمعيات كتصنيفها النوعي وأهدافها وتشمل البيانات الديموغرافية والتوزيع الجغرافي.

معايير الحوكمة في الجمعيات الأهلية

طبقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية حوكمة الجمعيات الأهلية من خلال مجموعة من الأنظمة والأدوات والإجراءات والنماذج التي تم تطويرها من أجل ضمان التزام الجمعيات الأهلية بمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية ونظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونظام جمع التبرعات، وذلك عبر تطوير منصة لاستقبال بيانات الجمعية عبر النموذج الشامل، والذي تفصح فيه الجمعية الأهلية عن جميع الجوانب التي تهم المتبرع والمستفيد والجهات المشرفة ليتم تقييمها وفقاً لثلاثة معايير رئيسية هي:

1

معيار السلامة المالية:

يركز معيار السلامة المالية على قياس كفاءة الجمعية في إنفاق المال والتأكد من أن نسبة النفقات الإدارية والتشغيلية لها تقع في النطاق المقبول، إضافة إلى قياس مستوى استدامتها ومدى قوة التنظيم المالي الداخلي الذي يحمي الجمعية والمؤسسة من التعرض للممارسات الخاطئة في التعامل مع الأموال.

2

معيار الامتثال والالتزام :

وجد المعيار لقياس مستوى امتثال الجمعيات والمؤسسات الأهلية بنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية وكذلك نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، ونظام مكافحة غسل الأموال، وتوصيات مجموعة العمل المالي FATF والتعاميم الصادرة من الوزارة والجهات المشرفة والمختصة، وكذلك قياس التزامها بمبادئ وممارسات الحوكمة الرشيدة، ومدى فاعلية أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجلس الإدارة وقيامهم بالأدوار المطلوبة منهم

3

معيار الشفافية والافصاح:

يقيس مستوى الشفافية للجمعية ومدى استعدادها للإفصاح عن الأمور الرئيسية مثل نشر القوائم المالية، أسماء القائمين على الجمعية من أعضاء مجلس الإدارة وتنفيذيين، ونشر الإنجازات التي حققتها عبر تقرير سنوي لأصحاب المصلحة والعامة.

1

معيار السلامة المالية:

التعريف:
مجموعة من المؤشرات التي تُمكّن من تقييم فاعلية الجمعية من استخدام المال، وقابلية النمو والاستدامة.

يهدف معيار السلامة المالية إلى:

- إيجاد معايير موحدة لتقييم الأداء والتنظيم المالي للجمعيات الأهلية.
- مساعدة الجمعيات في تحسين كفاءة إدارة الأموال لديها، وإدارة المخاطر المتعلقة بالوضع المالي.
- تقييم جودة وسلامة الإجراءات المالية في الجمعيات الأهلية.
- توفير البيانات المتعلقة بالأداء المالي على مستوى القطاع غير الربحي لصناع القرار ولإجراء البحوث والدراسات.

مؤشرات قياس التزام الجمعيات الأهلية بممارسات معيار السلامة المالية
يحتوي معيار السلامة المالية على مؤشرين رئيسيين لتحقيق الأهداف المشار إليها في سياق التعريف بحيث يحتوي كل مؤشر رئيسي على عدد من المؤشرات المكونة من مجموعة من المؤشرات التحليلية كما توضح الأشكال التالية:

- الأداء المالي:

- التنظيم المالي:

2 معيار الامتثال والالتزام:

التعريف:
هو معيار يقيس مدى امتثال المنظمات غير الربحية بالأنظمة واللوائح والضوابط السارية والمنظمة لأعمالها.

يهدف معيار الامتثال والالتزام إلى:
• التزام المنظمات بالأحكام والضوابط المنظمة لمجلس الإدارة وزيادة فاعليته.
• التزام المنظمات غير الربحية بالضوابط والإجراءات النظامية للعمل في القطاع غير الربحي.
• مساعدة المنظمات على إدارة ملف الجمعية العمومية بكفاءة عالية وتطبيق كافة الأحكام والضوابط لزيادة فاعليتها.
• التزام المنظمات بكافة مستوياتها الإدارية بمكافحة جرائم الإرهاب وتمويله وغسل الأموال من خلال المؤشرات والسياسات والإجراءات الداخلية.

مؤشرات قياس التزام الجمعيات الأهلية بممارسات معيار الامتثال والالتزام
يحتوي معيار الامتثال والالتزام على 11 مؤشر رئيسي و 41 ممارسة لتحقيق الأهداف المشار إليها سابقاً، بحيث يتضمن كل مؤشر عدد معين من الممارسات كما يوضح الشكل التالي:

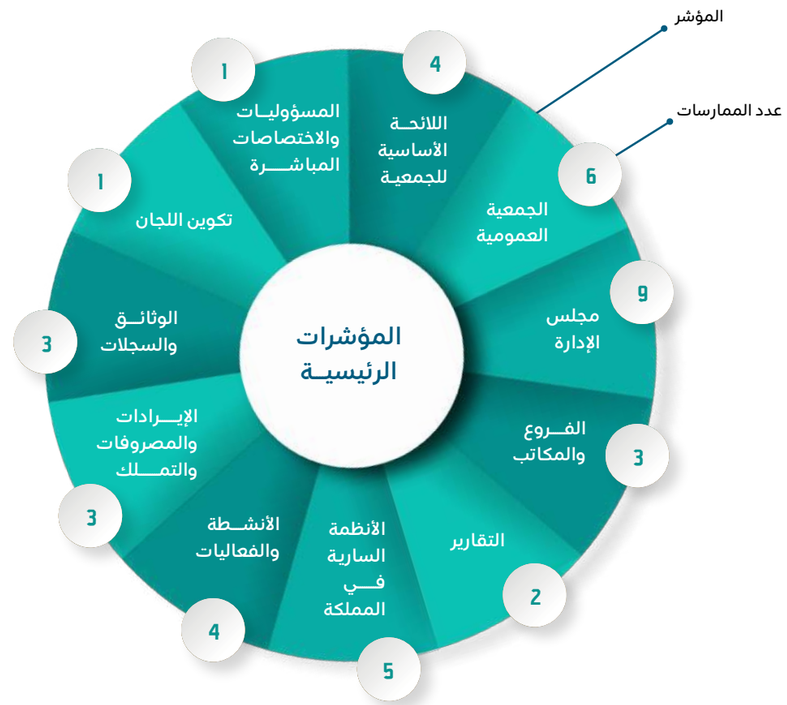

3 معيار الشفافية والإفصاح:

التعريف:
هو معيار يقيس مدى استعداد المنظمات غير الربحية لنشر المعلومات عن أسباب وجودها، وأنشطتها المنفذة، وبياناتها المالية، واستعداداها لشرح عملياتها لأصحاب العلاقة والجمهور.

يهدف معيار الشفافية والإفصاح إلى:
• حث المنظمات غير الربحية على الالتزام بأفضل الممارسات العالمية في الشفافية والإفصاح.
• تحسين الصورة الذهنية للقطاع غير الربحي ورفع ثقة الرأي العام به، وتعزيز الشفافية والمسائلة في المنظمات غير الربحية.
• توفير البيانات المتعلقة بمستوى الحوكمة والإفصاح على مستوى القطاع غير الربحي لصنّاع القرار وأصحاب المصلحة.
• تمكين الجهات الإشرافية من تقييم مدى التزام المنظمات غير الربحية بمعايير الشفافية والإفصاح.

مؤشرات قياس التزام الجمعيات الأهلية بممارسات معيار الشفافية والإفصاح
يحتوي معيار الشفافية والإفصاح على 5 مؤشرات رئيسية و 16 ممارسة لتحقيق الأهداف المشار إليها سابقاً، بحيث يتضمن كل مؤشر عدد معين من الممارسات كما يوضح الشكل التالي:

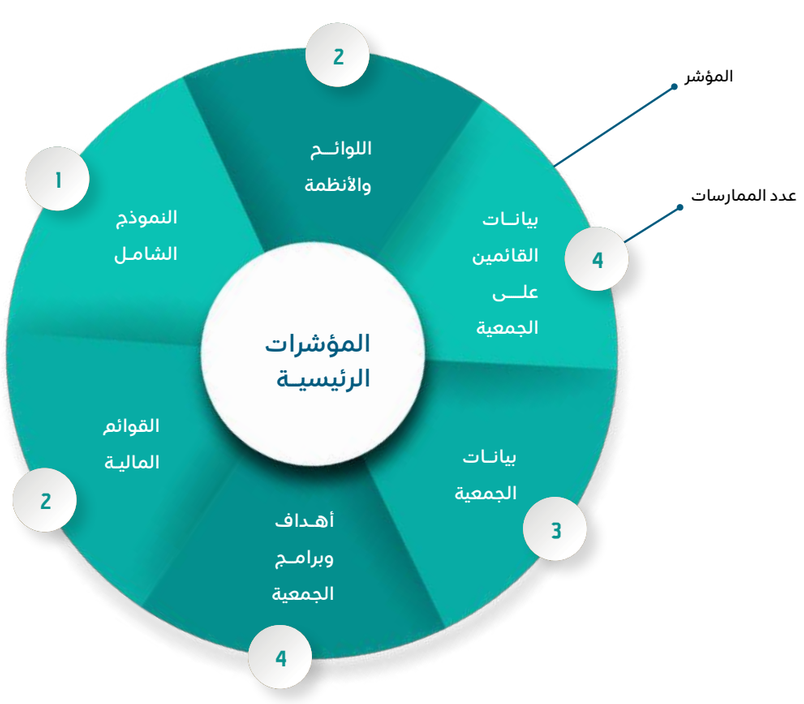

منهجية بناء معايير حوكمة الجمعيات الأهلية

اعتمد بناء معايير حوكمة الجمعيات الأهلية على منهجية علمية تتوافق مع خصوصية القطاع غير الربحي في المملكة وحداثة مفهوم الحوكمة في القطاع غير الربحي وذلك من أجل ضمان كفاءة المعايير وملائمتها وقدرتها على الارتقاء بواقع التزام الجمعيات الأهلية بمعايير وممارسات الحوكمة. توضح النقاط التالية المنهجية المعتمدة في بناء معايير الحوكمة وانعكاساتها الحالية:

1.مسح مكتبي للأنظمة واللوائح والتعاميم ذات العلاقة واستخراج المواد والنصوص المتوافقة مع معايير الاختيار ووضعها في خارطة متكاملة، وتم اعتماد المدخلات التالية لبناء المعيار:

2. تصنيف وفرز المواد وبناء المؤشرات والممارسات وتحديد قوائم التحقق والأدوات والنماذج المقترحة لكل ممارسة.

3. وضع آليات التقييم والأوزان وبناء الأدلة والأدوات المناسبة.

المعيار	الوزن	عدد المؤشرات	عدد الممارسات	عدد أسئلة التحقق
السلامة المالية	40%	8	8	-
الامتثال والالتزام	40%	11	41	163
الشفافية والإفصاح	20%	6	16	49

تم التركيز في هذه المرحلة على تصميم وبناء العديد من الأدوات التي تهدف لتوعية الجمعيات الأهلية ومساعدتها على التطبيق الأمثل لممارسات الحوكمة وتسهيل وصول العاملين في الجمعيات والمهتمين بالقطاع غير الربحي لهذه المواد والعمل بموجبها ويشمل ذلك:

- **مواد حوكمة الجمعيات الأهلية في النظام واللائحة التنفيذية**، حيث احتوى الدليل على المواد التي وردت في نظام الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية والتي تؤكد على أهمية التزام الجمعيات الأهلية بمبادئ وممارسات ومعايير الحوكمة الرشيدة في الجمعيات الأهلية.
- **الدليل التعريفي للحوكمة الرشيدة في الجمعيات الأهلية**، يوضح الدليل مفهوم الحوكمة الرشيدة في الجمعيات الأهلية والأدوار التي يجب على الإدارة في الجمعيات الأهلية العمل بها للوصول إلى الحوكمة الرشيدة في الجمعيات الأهلية.
- **منصة مكين**، موقع الكتروني يحتوي على جميع أدوات ونماذج معايير الحوكمة، وتتيح لجميع الأطراف ذات العلاقة الوصول إلى كل ما يتعلق بحوكمة الجمعيات الأهلية من أنظمة وسياسات ونماذج وأدلة إجرائية وغيرها من الخدمات المتاحة الكترونياً، بالإضافة لذلك تتيح المنصة لأفراد المجتمع الاطلاع على بيانات شاملة ومفصلة عن الجمعيات الأهلية خلال الفترات السابقة.
- **النموذج الشامل لبيانات الجمعيات الأهلية**، يشمل النموذج البيانات العامة، الإدارية، المالية المطلوب من الجمعيات الأهلية جمعها لأغراض تقييمها والشفافية والإفصاح عن هذه البيانات بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة الرشيدة.
- **الأدلة الاسترشادية**، تستخدم لتوعية القطاع غير الربحي والمتعاملين معه من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

4. التطبيق الميداني وعقد ورش العمل ومجموعات التركيز لعدد من المستشارين والتطوير حسب التغذية الراجعة.

لأهمية هذه المرحلة ومحوريتها في تطبيق الحوكمة الرشيدة على الجمعيات الأهلية، تم استعراضها ضمن الفصل الرابع والتالي للتقرير والمعني في الجانب التشغيلي لتطبيق الحوكمة على الجمعيات الأهلية.

1 نظرة على القطاع غير الربحي حول العالم

2 القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

3 دور الحوكمة في تطوير القطاع غير الربحي

4 نظرة عامة على الجانب التشغيلي لمشروع زيارات الحوكمة

5 الجمعيات الأهلية في أرقام

6 توصيات التقرير

4

نظرة عامة على الجانب التشغيلي لمشروع زيارات الحوكمة

4

نظرة عامة على الجانب التشغيلي لمشروع زيارات الحوكمة للجمعيات الأهلية

حظي مشروع حوكمة القطاع غير الربحي بالاهتمام البالغ من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لكونه إحدى أبرز الخطوات تجاه تنمية القطاع غير الربحي، والذي تضمن مشروع زيارات الحوكمة للمنظمات غير الربحية كإحدى مشاريع المبادرة لبناء الحوكمة لتلك المنظمات والذي أتى مكملاً لمرحلة تطوير معايير الحوكمة التي تستهدفها الوزارة وإيجاد المؤشرات والممارسات التي تنظم العمل داخل منظمات القطاع وعلى رأسها الجمعيات الأهلية، لذلك تم تسليط الضوء في هذه الجزئية على الجانب التشغيلي لمشروع زيارات الحوكمة والخطوات الاستباقية المتخذة للتطبيق الفعلي للحوكمة الرشيدة على الجمعيات الأهلية .

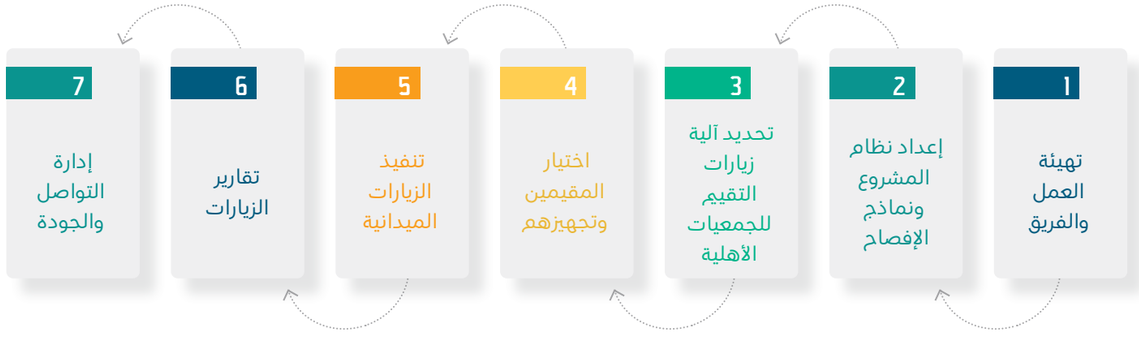

1 تهيئة العمل والفريق

بناء على طبيعة واحتياجات المشروع تم العمل على بناء قسمين رئيسين لمشروع زيارات الحوكمة للمنظمات غير الربحية:

قسم تشغيل المشروع وإدارة العمليات: والمهتم بإدارة القسم التشغيلي للمشروع، حيث تعد مهام الفريق الرئيسية كل ما يتعلق بالتنظيم المكتبي لعمليات المشروع، إدارة الجودة، جدولة، تنسيق الزيارات ومتابعة تقارير الزيارات وسير عمل المشروع بشكل كامل.

القسم الميداني (المقيمين): يشمل المقيمين المعتمدين لزيارة وتقييم كافة الجمعيات الأهلية في مختلف مناطق المملكة.

2 إعداد النظام الخاص بالمشروع ونماذج الإفصاح «النموذج الشامل»

تم اعتماد النموذج الشامل «نموذج الإفصاح» كأحد الأدوات التي تساعد الجمعيات الأهلية في جمع بيانتها العامة والإدارية وغيرها بغرض تقييمها والتحقق من فعالياتها وكفاءتها الإدارية، ومدى التزامها بممارسات الحوكمة والشفافية.

حيث تستقبل كل جمعية من الجمعيات القائمة في مختلف مناطق المملكة رابط مستقل لتعبئة النموذج الشامل يتيح لهم تعبئته وإرفاق المستندات المطلوبة في النموذج الكترونياً. بالإضافة إلى وجود فريق مختص للتواصل المستمر مع الجمعيات والتجاوب مع التحديات التي تواجه الجمعيات في تعبئة وإكمال النموذج كالمشاكل التقنية أو الاستفسارات حتى إكمال تعبئة النموذج الشامل، ليتم حفظ بيانات الجمعيات التي أكملت النموذج الشامل في خوادم تخزين ذات حماية عالية داخل المملكة العربية السعودية بما يتوافق مع أمان وخصوصية المعلومات.

محتويات النموذج الشامل:

- البيانات الأساسية للجمعية:

البيانات التسجيلية والديموغرافية

بيانات التواصل

الفروع والمكاتب

- البيانات الإدارية:

الأعضاء المؤسسين

أعضاء الجمعية العمومية

اللجان المكونة من الجمعية العمومية

أعضاء مجلس إدارة الجمعية

اللجان المكونة من مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية المكونة من مجلس الإدارة

المدير التنفيذي

الموظفون القياديون في الجمعية

- الحوكمة والإدارة والإفصاح:

الهيئة الإدارية

التغير في عدد أعضاء الجمعية العمومية

اجتماعات الجمعية العمومية العادية

اجتماعات الجمعية العمومية غير العادية

اجتماعات اللجان

تاريخ تكوين مجلس الإدارة وتعيين الأعضاء

اجتماعات مجلس الإدارة

التنظيمات الإدارية

- اللوائح:

اللائحة الأساسية للجمعية

لائحة الموارد البشرية

لائحة صرف المساعدات

آلية تحديد راتب المدير التنفيذي

- السجلات الإدارية:

سجل الجمعية العمومية

سجل مجلس الإدارة

سجل اللجان الدائمة والمؤقتة

سجل النشاطات

سجل المستفيدين

- السياسات:

تعارض المصالح

الإبلاغ عن المخالفات وحماية مقدمي البلاغات

خصوصية البيانات

الاحتفاظ بالوثائق وإتلافها

جمع التبرعات

آليات الرقابة والإشراف على المنظمة

مصفوفة الصلاحيات

التعامل مع الشركاء

قواعد السلوك

إدارة المتطوعين

مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب

الوقاية من عمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب

تابع محتويات النموذج الشامل:

- الإفصاح:

المفوضين بالسحب من
أرصدة الجمعية

طريقة
الإفصاح عن اللوائح

الوحدة المتخصصة
لإدارة المتطوعين

العلاقات العائلية
والتجارية لأعضاء
الجمعية

المبالغ المالية لأعضاء
مجلس الإدارة

التعويضات المالية
للجهات الخارجية مقابل
تعاملات تجارية

الصفقات التجارية بين
أعضاء الجمعية

تلقي مبالغ من
خارج المملكة

التعاقدات
والشراكات
الدولية

العقارات
والاستثمارات

- البرامج والأنشطة:

رسالة الجمعية

أهداف الجمعية

بيان البرامج والأنشطة
والخدمات

بيان نوع
المساعدات

بيان البرامج المقدمة للعاملين
في الجمعية

3 تحديد آلية زيارات التقييم للجمعيات الأهلية

لأهمية درجة الحوكمة وأبعادها على مستوى الجمعية وأصحاب المصلحة كافة، ولمنح الجمعيات الأهلية الفرصة والوقت الازم لبناء الأنظمة والحوكمة المُثلى في الجمعية، **استهدف التقييم الجمعيات الأهلية التي أكملت عام منذ تأسيسها، كما اشترط إكمالها للنموذج الشامل لأهمية تكامل ودقة المعلومات ولاعتمادية عملية التقييم بنسبة كبيرة على البيانات الواردة في النموذج الشامل لـ 930 جمعية أهلية.**

كما يستوجب عند زيارة فريق التقييم المختص للجمعية الأهلية حضور أحد أعضاء مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي، ومحاسب الجمعية أو مشرفها المالي، بالإضافة إلى مشاركة ممثل من مركز التنمية الاجتماعية المشرفة على الجمعية في هذه الزيارات لبيان أهميتها وضمان التزام الجمعيات.

930

عدد الجمعيات الأهلية المستهدفة

4 اختيار المقيمين وتجهيزهم

لتقييم الجمعيات الأهلية في أنحاء المملكة، تم العمل على تهيئة فريق التقييم الميداني بناءً على عدد الجمعيات والتوزيع الجغرافي لها حيث بلغ عدد المقيمين المعتمدين 113 مقيم للجمعيات الأهلية، وتم توزيعهم على النحو التالي:

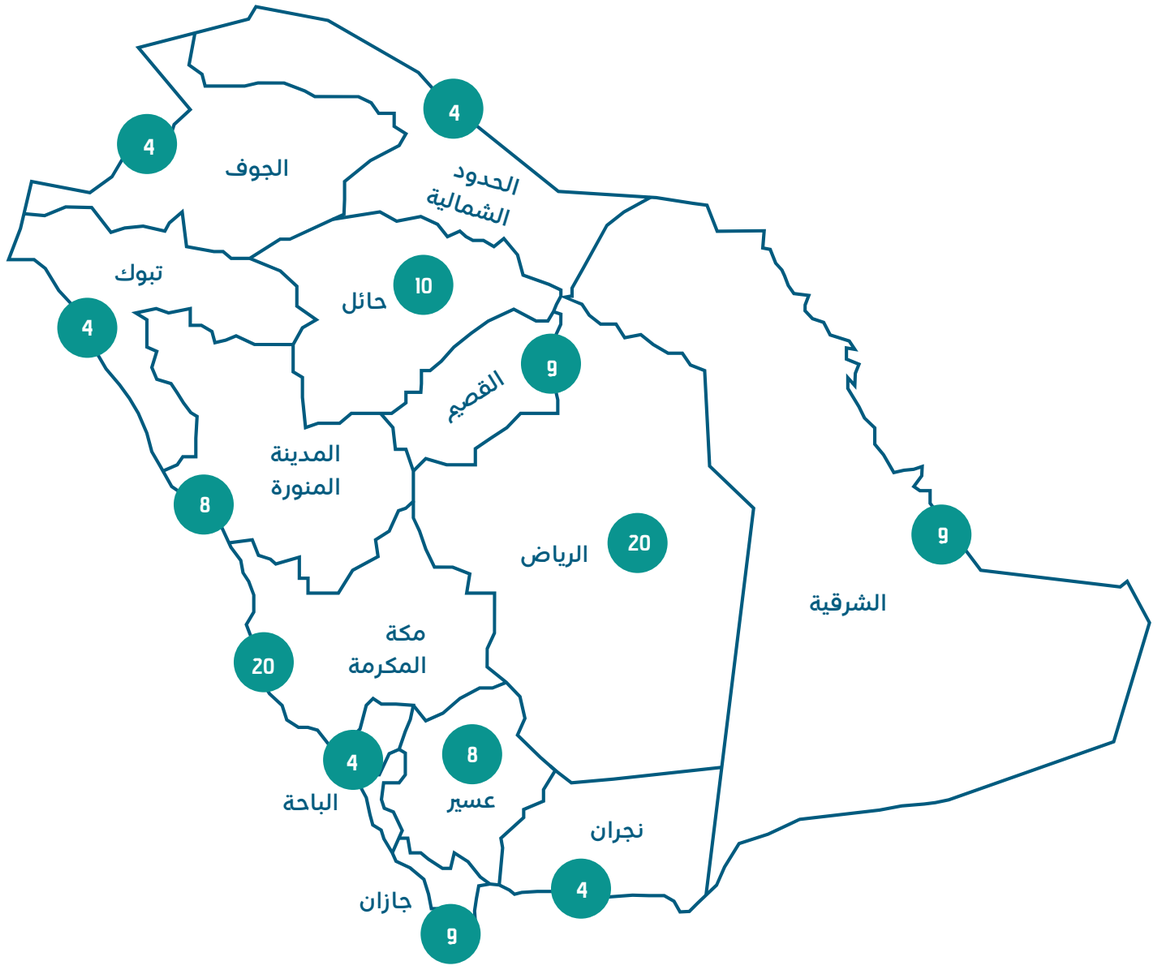

بعد تعيين المقيمين وفقاً للمناطق الجغرافية تم العمل على تهيئة المقيمين لتطبيق معايير الحوكمة ومتطلباتها لضمان الجودة وتحقيق الأهداف المنشودة من خلال الوسائل التالية:

دورة تدريبية ميدانية احتضنتها مؤسسة الملك خالد الخيرية

> تضمنت الدورات على شرح كامل لمعايير الحوكمة، متطلبات ومواصفات المقيم، آلية تنفيذ الزيارات والتركيز على محاكاة الشواهد المتوقعة أثناء الزيارة الفعلية.

- **الدورات التدريبية**

تم عقد دورات تدريبية مكثفة لجميع المقيمين في المناطق الرئيسية الرياض، الظهران، جدة بالإضافة إلى عقد الدورات التدريبية عن بعد، حيث تضمنت الدورات على شرح كامل لمعايير الحوكمة، متطلبات ومواصفات المقيم، آلية تنفيذ الزيارات والتركيز على محاكاة الشواهد المتوقعة أثناء الزيارة الفعلية من خلال التدريب العملي لضمان استيعاب المعايير ومتطلبات التقييم لضمان سير عملية التقييم بالشكل الأمثل.

- **اختبار المقيمين**

يشترط لاعتماد المقيم إخضاعه لاختبار بعد الانتهاء من الدورة التدريبية لضمان جودة أداء الزيارات.

دورة تدريبية لخبراء التقييم احتضنتها مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية

5 تنفيذ الزيارات الميدانية للجمعيات

لأهمية الزيارات الميدانية للجمعيات تم تنفيذ **زيارات** تجريبية كمرحلة استباقية لعشرين جمعية في منطقة الرياض والمنطقة الشرقية لعكس مرئيات الزيارات لتحسين عملية التقييم وتنقيح ورفع جودة المعايير.

بعد تلك المرحلة، وبعد التحقق من جاهزية المتطلبات لتقييم الجمعيات بداية من إكمال النموذج الشامل من قبل الجمعيات وانتهاء بجاهزية المقيمين تمت **الزيارات الفعلية** لـ 923 جمعية أهلية والتي تمثل 99% من الجمعيات الأهلية المستهدفة وفقاً لتنسيق مسبق من قبل فريق مخصص لمرحلة قبل وأثناء وبعد الزيارة يتضمن جدولة الزيارة من خلال التواصل مع الأطراف المعنية متمثلة بالجمعية، مركز التنمية و فريق التقييم لتحديد موعد الزيارة، بالإضافة إلى تزويد الجمعية مسبقاً بقائمة المستندات والوثائق المتطلبة أثناء الزيارة.

جمعية ارتقاء

جمعية التوحد

جمعية أيامى

دورة تدريبية

99%

من الجمعيات المستهدفة تمت زيارتها

* لم تتم زيارة مايقل عن ١٪ من الجمعيات وذلك إما لحل مجلس الإدارة أو لعدم وجود مقر وجاري متابعتها من قبل الوزارة.

6 تقارير الزيارات

بعد الانتهاء من زيارة الجمعية يتم إعداد تقرير مفصل لكل جمعية عن واقع التزام الجمعية بمعايير الحوكمة بناء على الشواهد التي قدمت مسبقاً بحيث يتضمن التقرير العناصر الأساسية التالية:

- نبذة عن الجمعية.
- إجمالي درجة الجمعية في كل معيار والدرجة العامة.
- نتائج التقييم بحسب المؤشرات والممارسات لكل معيار.
- ملاحظات عامة حول الجمعية.
- الممارسات الجيدة داخل الجمعية.
- مجالات وفرص التحسين للجمعية.
- المجالات التي تحتاج فيها الجمعية لدعم مركز التنمية.

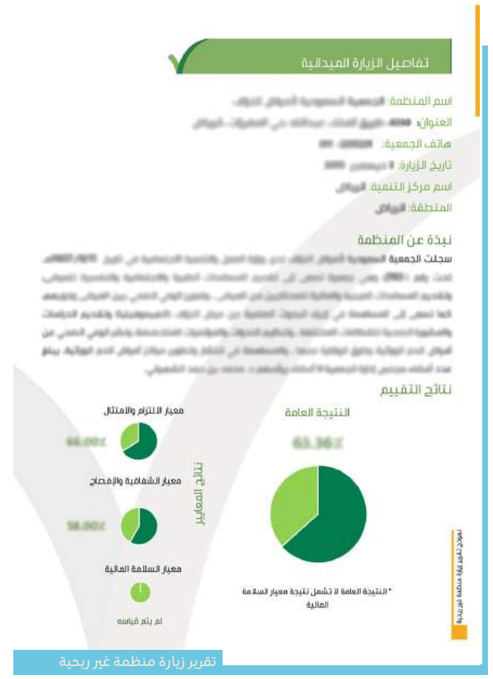

تقرير زيارة منظمة غير ربحية

بعد الانتهاء من إعداد التقرير تم مشاركته مع الجمعية المعنية وإتاحة الفرصة لها بتقديم طلب الاعتراض أو التحسين على التقرير المقدم لها بناء على عملية التقييم، من خلال آلية محددة تم تزويد جميع الجمعيات بها مسبقاً، فيحق للجمعية تقديم طلبها خلال 10 أيام من استلام التقرير ليتم بعد ذلك تحويل طلبات الاعتراض أو التحسين للجنة مختصة لاعتماد التوصيات والتحسينات حسب الشواهد المقدمة لديها.

7 إدارة التواصل والجودة

يعد التواصل في مشروع زيارات الحوكمة من العناصر المحورية في تحقيق الفعالية والكفاءة في رحلة تقييم الجمعيات لاعتبار مفهوم حوكمة القطاع غير الربحي مفهوم حديث على الجمعيات الأهلية وذاته على المجتمع، لذلك تم العمل على إشراك المجتمع والتوعية بمفهوم معايير حوكمة القطاع غير الربحي وأهميته من خلال تقديم مجموعة من المحتويات المرئية للعامة، والتركيز على وجود تواصل

فعال ومثمر طيلة فترة المشروع من خلال آليات وقنوات اتصال متعددة بما يتناسب مع مراحل المشروع والأطراف المعنية، بالإضافة إلى اعتماد آلية لإدارة الجودة في جميع مراحل المشروع على سبيل المثال:

مرحلة تعبئة النموذج الشامل

التحقق من اكتمال النموذج وبعد اكتماله يخضع النموذج إلى المراجعة ومطابقة البيانات المدرجة مع الموقع الإلكتروني للجمعية والتأكد من صلاحية الملفات المرفقة.

مرحلة التقييم الميداني

مراجعة نتائج الجمعيات التي حققت درجة حوكمة أعلى من 90 أو أقل من 30، عن طريق المراجعة الدقيقة للتقييم الأول لكل مُقيم بالإضافة إلى العينات العشوائية من نتائج التقييم لكل مقيم وكل منطقة إدارية.

تقارير الزيارات

تشمل المراجعة اللغوية والتأكد من مطابقة معلومات الجمعية، ومراجعة دقة المحتوى والهوية البصرية.

بالإضافة لذلك، تم إشراك جميع المعنيين في زيارة الجمعيات الأهلية في التواصل وتبادل الآراء لما له من أثر إيجابي في عملية التحسين والتطوير المستمر، حيث تم عمل نموذج استبانة تقييم بعد الانتهاء من زيارة كل جمعية على النحو التالي:

- تقييم الجمعية للمقيم وفريق العمليات.
- تقييم مركز التنمية للمقيم وفريق العمليات وتجاوب الجمعية.
- تقييم المقيم للجمعية وتجاوبهم.

مستوى احترافية الفريق خلال الزيارة

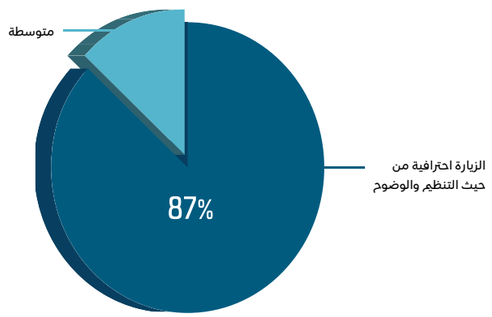

درجة إلمام المقيم وخبرته بالمعايير

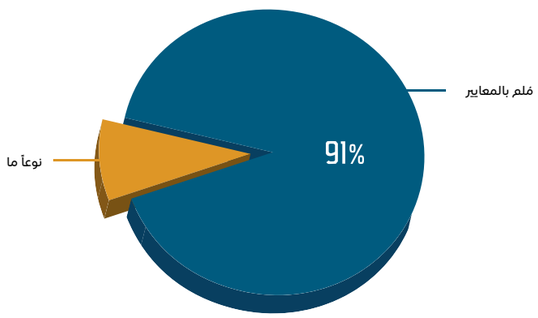

1 نظرة على القطاع غير الربحي حول العالم

2 القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

3 دور الحوكمة في تطوير القطاع غير الربحي

4 نظرة عامة على الجانب التشغيلي لمشروع زيارات الحوكمة

5 الجمعيات الأهلية في أرقام

6 توصيات التقرير

5

الجمعيات الأهلية في أرقام

5

الجمعيات الأهلية في أرقام

يعد مشروع زيارات الحوكمة للجمعيات الأهلية لبنة أساسية في مبادرة حوكمة القطاع غير الربحي، والتي تهدف بشكل عام إلى رفع مستوى الالتزام بممارسات الحوكمة من خلال تقييم الجمعيات الأهلية وفقاً لاثنين من معايير الحوكمة التي تم تطويرها وهي معيار الامتثال والالتزام ومعيار الشفافية والإفصاح والتي استهدفت تقييم 930 جمعية أهلية في جميع مناطق المملكة العربية السعودية.

1 معيار السلامة المالية

2 معيار الامتثال والالتزام

3 معيار الشفافية والافصاح

أسهمت زيارات التقييم للجمعيات الأهلية في إيجاد قاعدة بيانات سابقة من نوعها تعكس الواقع الحالي للجمعيات الأهلية ضمن أبعاد جغرافية واقتصادية وتنموية والتي توضح مدى نضج الجمعيات الأهلية ووقعها الحالي واسهاماتها على مستوى الفرد والمجتمع. تعد هذه البيانات إحدى الروافد التي تدعم المبادرات الحالية لرؤية السعودية 2030 لتنمية القطاع غير الربحي وتعزيز مساهمته المجتمعية من خلال وجود تصور واضح لمواطن القوة والتحسين في القطاع غير الربحي.

يستعرض هذا الفصل بلغة الأرقام والمؤشرات أبرز الإحصائيات والمرئيات من واقع الجمعيات الأهلية في المملكة العربية السعودية استناداً على المعلومات الواردة في النموذج الشامل ونتائج الزيارات الميدانية للجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بالجمعيات الأهلية والتي تشمل:

- **نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية**
- **اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية**

المحاور الرئيسية في تحليل الجمعيات الأهلية

البيانات الديموغرافية

- التوزيع الجغرافي للجمعيات
- نشأة ونمو الجمعيات الأهلية
- تصنيف نشاط الجمعيات ونطاقها

البيانات الإدارية

- الجمعية العمومية
- مجلس الإدارة
- المدير التنفيذي
- الموظفون

نتائج الحوكمة

- معيار الامتثال والالتزام
- معيار الشفافية والإفصاح

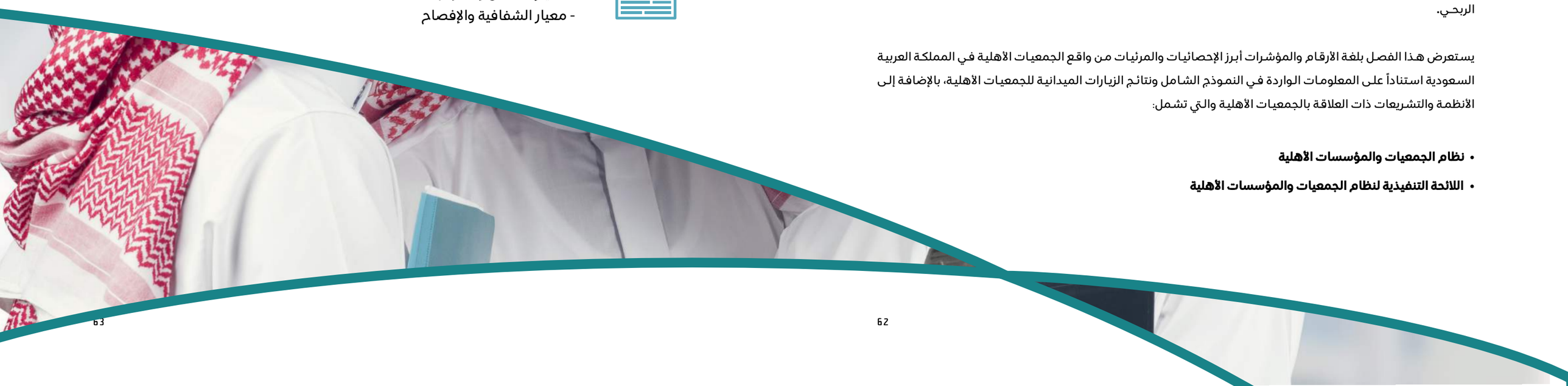

ديموغرافية الجمعيات الأهلية

توضح الديموغرافية (Demography) مجموعة من الخصائص والإحصائيات من واقع الجمعيات الأهلية والتي تستعرض نشأة وحجم القطاع غير الربحي ونموه بالإضافة إلى تصنيف خدمات الجمعيات الأهلية وتوزيعها في المملكة العربية السعودية.

حجم وتطور القطاع غير الربحي

تطور أعداد الجمعيات الأهلية منذ عام 1960 م

2,158

العدد الإجمالي للجمعيات الأهلية في عام 2020 م

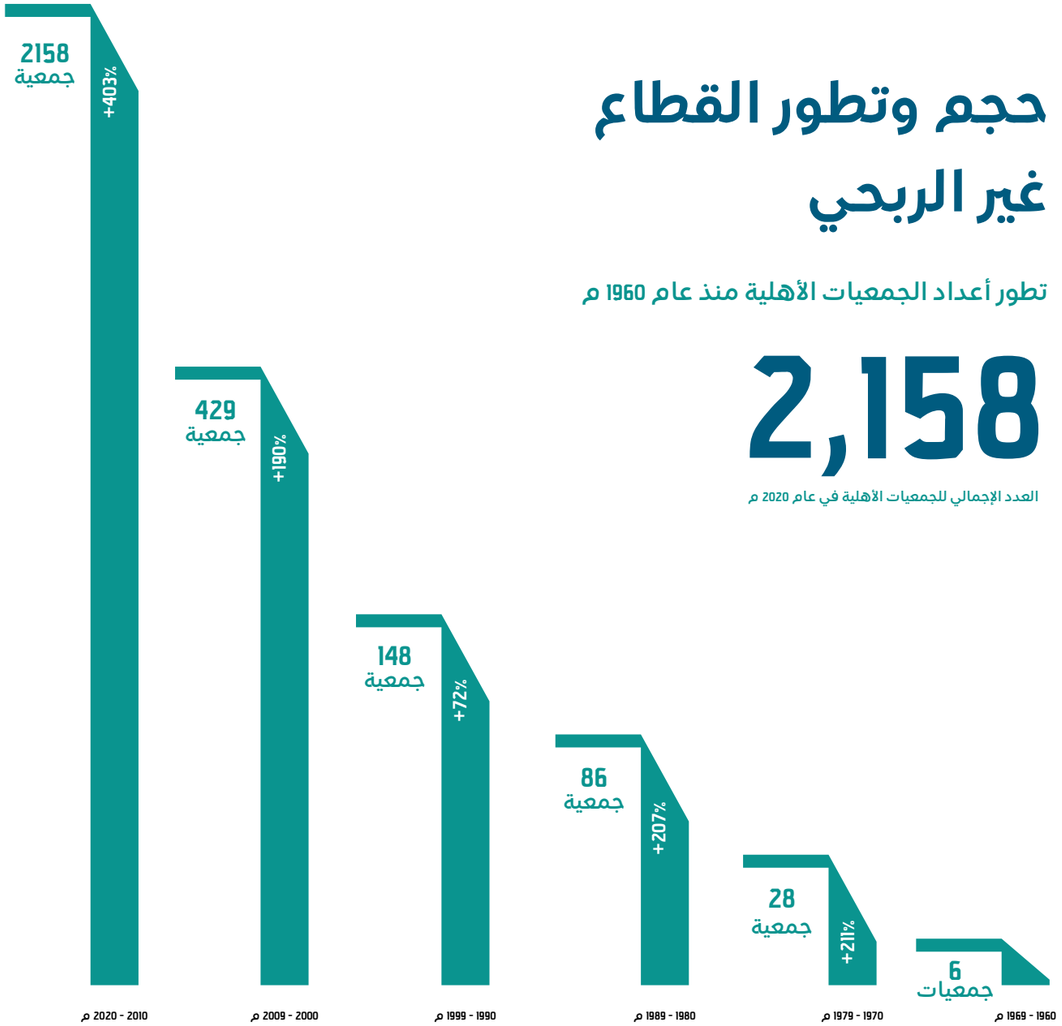

شهدت المملكة خلال العشر سنوات الماضية أعلى نسبة لتأسيس الجمعيات الأهلية بزيادة بلغت نسبتها 403٪ ليصل عدد الجمعيات إلى 2158 علماً بأن زيارات مشروع الحوكمة اقتصرت على الجمعيات التي لها قوائم مالية لعام 2018م والبالغ عددها 930 جمعية.

1934م
أسست أول جمعيـــة في المملكة والتي تحـولت إلى هيئة الهلال الأحمر السعودي

1964 م
سُجل رسمياً تأسيس أول جمعية في المملكة العربية السعـودية

1989 م
أسست جمعية واحدة على الأقل في جميع مناطق المملكة

2009 م
أسست جمعية واحدة على الأقل في جميع التخصصات

* يشير العدد الإجمالي للجمعيات الأهلية حتى تاريخ 20/7/2020

توزيع الجمعيات الأهلية على مناطق المملكة

شهدت بعض مناطق المملكة كثافة في عدد الجمعيات مقارنة بالمناطق الأخرى، بحيث تصدرت الرياض بنسبة 20٪، تليها مكة المكرمة 18٪، وعسير 10٪*.

الزيادة في عدد الجمعيات الأهلية بين عامي 2017 و2018

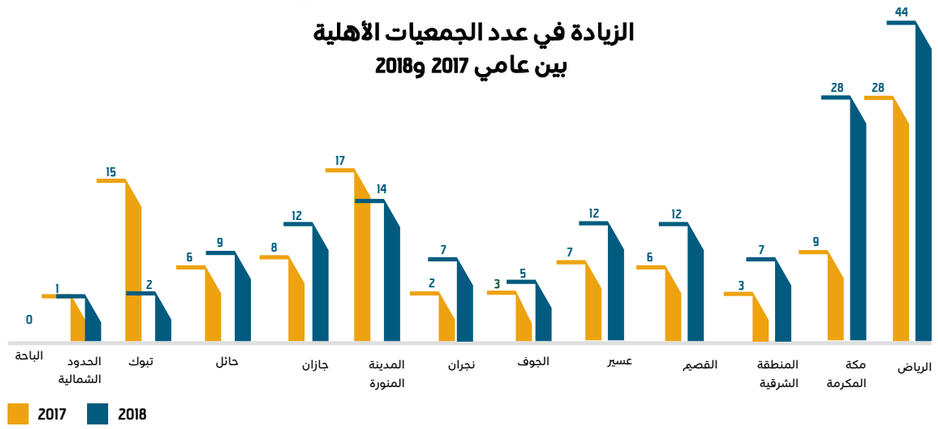

يوضح الشكل التغير الإيجابي الملحوظ في عدد الجمعيات الأهلية التي تأسست عام 2018م مقارنة بالعام السابق، وذلك بمعدل زيادة 78٪ بنهاية عام 2018م. ليرتفع العدد إلى 1409 جمعية أهلية بنهاية عام 2018 م. وبالمقارنة مع العام السابق تشير البيانات إلى زيادة أعداد الجمعيات في جميع مناطق المملكة ماعدا منطقة المدينة المنورة وتبوك والباحة والحدود الشمالية.

*توزيع الجمعيات الأهلية المستهدفة في المشروع وهي التي أتمت عام منذ تأسيسها وأكملت النموذج الشامل.

تصنيف الجمعيات الأهلية

أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية التصنيف النوعي للجمعيات الأهلية والتي يتضمن عشرة تصنيفات رئيسية تخدم الأولويات والمجالات التنموية. جاء هذا التصنيف في مبادرة الحوكمة كإحدى المبادرات لتحقيق الهدف الاستراتيجي في برنامج التحول الوطني متمثلاً في "تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق". من خلال مشروع زيارات الحوكمة تم تأكيد تصنيفات كافة الجمعيات وفقاً للتصنيف النوعي واعتماداً على البيانات الواقعية التي تم جمعها خلال المشروع.

* أقل من 0.5%

أظهر تصنيف الخدمات الاجتماعية استحواذ أنشطته بنسبة 84 ٪ مقارنة بالتصنيفات الأخرى، بواقع 777 جمعية أهلية في مختلف مناطق المملكة، وتشهد أنشطة الخدمات الاجتماعية نمواً ملحوظاً بنسبة 37٪ من الجمعيات الأهلية المؤسسة في عام 2017 إلى 2018.

عدد الجمعيات المؤسسة بين عامي2017 و2018 وفقاً لكل تصنيف

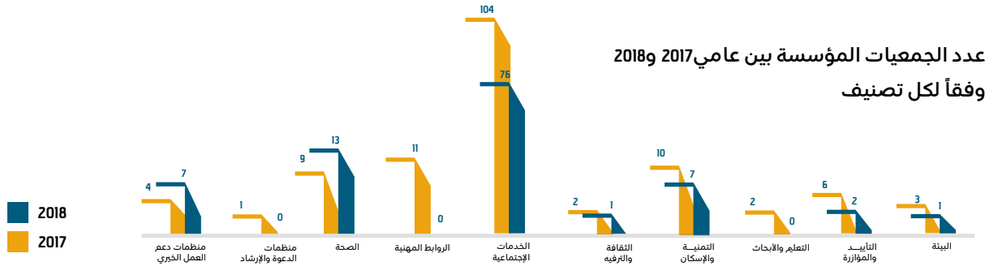

* لم تُشرك كافة جمعيات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني وخدمة ضيوف الرحمن في هذا التقييم لعدم اكتمال الموائمة مع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في عام 2018.

*يرمز لتصنيف الدعوة والإرشاد والتعليم الديني وخدمة ضيوف الرحمن بالفصل الخامس من التقرير ب "الدعوة والإرشاد".

نظرة تاريخية:

تأسيس أول جمعية في كـــل منطقة

1962 م
مكة المكرمة

1963 م
الرياض

1968 م
الشرقية

1974 م
عسير

1976 م
القصيم

1976 م
المدينة المنورة

1978 م
الباحة

1979 م
جازان

1980 م
تبوك

1981 م
حائل

1981 م
نجران

1985 م
الجوف

1989 م
الحـدود الشمالية

تأسيس أول جمعية في كـــل تصنيـــف

1962 م
الخدمة الاجتماعية

1981 م
الصحة

1993 م
التنمية والإسكان

2005 م
الروابط المهنية

2007 م
البيئة

2008 م
التعليم والأبحاث

2008 م
منظمات الدعوة

2009 م
التأييـد والمؤازرة

2009 م
منظمات دعم العمل الخيري

2009 م
الثقافة والترفيه

التوزيع الجغرافي للجمعيات الأهلية وتصنيف أنشطتها على مناطق المملكة

يوضح الجدول أكثر الأنشطة التنموية رواجاً في مختلف المناطق الجغرافية للجمعيات الأهلية الواقعة ضمن نطاق التقييم، حيث يوضح التباين في عدد الجمعيات الأهلية بناءً على التصنيف والمنطقة تصدر الخدمات الاجتماعية بنسبة ٨٤٪ مقارنة بالأنشطة الأخرى، جاء مجال الصحةفي المرتبة الثانية بعدد ٧١ جمعية والتنمية والإسكان في المرتبة الثالثة بعدد ٢٩ جمعية.

يرمز اللون الأزرق لعدد الجمعيات النسائية من مجموع الجمعيات القائمة في كل منطقة

المناطق	الخدمات الاجتماعية	الصحة	التنمية الإسكان	دعم العمل الخيري	الروابط المهنية	التأييد والمؤازرة	البيئة	التعليم والأبحاث	الثقافة والترفيه	الدعوة والإرشاد
مكة	135 (9)	13	6	2	2	2	1	-	2	1
الرياض	132 (2)	22 (1)	8	3	8	7	3	3	1	-
عسير	88 (6)	2	1	-	-	-	-	-	-	1
المدينة	75 (2)	7	1	2	-	2	-	-	1	-
القصيم	70 (3)	8	1	1	-	-	-	1	-	-
الشرقية	65 (4)	8	4	1	1	-	1	1	-	-
حائل	55 (2)	2	3	2 (1)	-	-	-	-	-	-
جازان	41 (3)	3	4	2	1	-	-	-	-	-
تبوك	38	1	-	1	-	-	-	-	-	-
الباحة	24	1	-	-	-	-	-	-	-	-
الجوف	21 (1)	1	1	-	-	-	-	-	-	-
نجران	18	2	-	-	-	-	-	-	-	-
الحدود الشمالية	15	1	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	777	71	29	14	12	11	5	5	4	2

بلغ عدد الجمعيات التي لديها فروع 66 جمعية بإجمالي 225 فرع في مختلف مناطق المملكة، وتمثل جمعيات الخدمات الاجتماعية العدد الأكبر من إجمالي الجمعيات التي لديها فروع بنسبة 98%

* لم تُشرك كافة جمعيات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني وخدمة ضيوف الرحمن وجمعيات تحفيظ القرآن ومكاتب الدعوة

البيانات الإدارية

تتبع الجمعيات الأهلية منظومة إدارية تتوافق مع السمات الفريدة للجمعيات الأهلية، حيث تتضمن الأجهزة الإدارية وفقاً للمستويات التنظيمية التالية التي نص عليها النظام:

- الجمعية العمومية
- مجلس الإدارة
- المدير التنفيذي
- الموظفون

الجمعية العمومية

تعتبر الجمعية العمومية هي السلطة الأعلى في الجمعية ويتطلب موافقتها على القرارات المصيرية المهمة التي تؤثر على كيان الجمعية. تتكون الجمعية العمومية من المؤسسين والأعضاء وتقوم بأدوار مهمة تتضمن الإشراف على الجمعية في الجانب المالي بما يتضمن إقرار الميزانيات السنوية وخطط ومجالات استثمار أموال الجمعية.

تتكون الجمعية العمومية من المؤسسين والأعضاء المنتسبين لها.

50 ألف

عضو جمعية عمومية

بما يعادل 45 عضو لكل جمعية

المهام الرئيسية للجمعية العمومية

01 إقرار مشروع الميزانية التقديرية للسنة المالية الجديدة

02 دراسة تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية للسنة المالية المنتهية واعتمادها

03 إقرار خطة استثمار أموال الجمعية، واقتراح مجالات زيادة الإيرادات والتمويل

04 مناقشة تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية للسنة المالية المنتهية واعتمادها

05 تعيين محاسب قانوني مرخص لمراجعة حسابات الجمعية

06 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتجديد مدة عضويتهم وإبراء ذمة مجلس الإدارة السابق

07 إلغاء ما تراه من قرارات مجلس الإدارة وإقرار تعديل اللائحة الأساسية

08 البت في استقالة أو إسقاط عضوية أي من أعضاء مجلس الإدارة

09 اقتراح اندماج الجمعية مع جمعية أخرى، أو حل الجمعية اختيارياً

أعضاء الجمعية العمومية

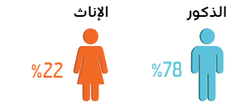

ينص النظام على أن تعقد الجمعية اجتماعاً واحداً على الأقل خلال الربع الأول من كل سنة مالية.

%80.7

نسبة التزام الجمعيات لأهلية في عقد الجمعية العمومية

أكثر من 6500 تغير في عدد أعضاء الجمعية العمومية خلال سنة واحدة

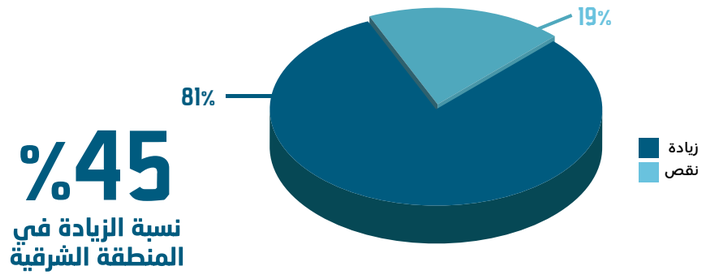

%45
نسبة الزيادة في المنطقة الشرقية

التغير في عدد أعضاء الجمعية العمومية بين عامي 2017 - 2018

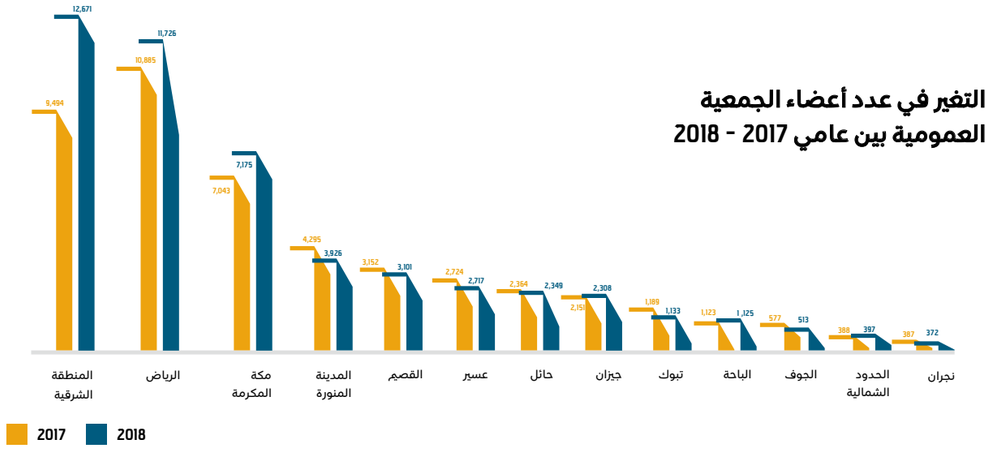

يشترط على أعضاء الجمعية العمومية تسديد رسوم العضوية إن وجدت، حيث تعتبر الرسوم إحدى الموارد الأساسية لتمويل للجمعيات الأهلية.

المنطقة	العدد الكلي	الذكور	إناث	متوسط عدد الأعضاء
الرياض	12,566	8,835	3,731	72
الشرقية	11,264	8,857	2,407	146
مكة المكرمة	7,433	5,510	1,923	46
المدينة المنورة	4,044	2,865	1,179	49
عسير	3,133	2,983	150	34
القصيم	2,973	2,623	350	38
حائل	2,431	2,321	110	39
جازان	2,398	1,978	420	48
الباحة	1,198	1,104	94	48
تبوك	1,092	983	109	29
الجوف	609	582	27	28
الحدود الشمالية	423	414	9	28
نجران	409	407	2	24
المجموع	49,973	39,462	10,511	54

يوضح الجدول العدد الكلي لأعضاء الجمعية العمومية وفقاً للمنطقة الجغرافية والجنس، ومتوسط أعضاء الجمعية منذ تأسيسها إلى الوقت الحالي.

مجلس الإدارة

يُنتخب مجلس الإدارة من قِبل الجمعية العمومية ويقوم بوضع السياسات العامة والاستراتيجيات لتحقيق أهداف الجمعية ونجاحها، والإشراف على الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها والتأكد من تنفيذها للخطط المعتمدة وتقديم التقارير الدورية التي تصدرها الجمعية والخطط والميزانيات السنوية للجمعية العمومية لاعتمادها.

7,800

عضو مجلس إدارة

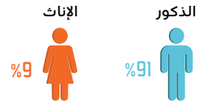

يعقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعات دورية منتظمة الا يقل عددها عن أربعة اجتماعات في السنة، ويراعى في عقدها تناسب الفترة الزمنية بين كل اجتماع وآخر، على أن يتم عقد اجتماع كل ثلاثة أشهر على الأقل.

3,490

عدد اجتماعات مجلس الإدارة
***في عام ٢٠١٨**

92.8%
نسبة التزام مجلس الإدارة
بالاجتماعات السنوية

التوزيع النسبي لأعضاء مجلس الإدارة حسب الفئة العمرية

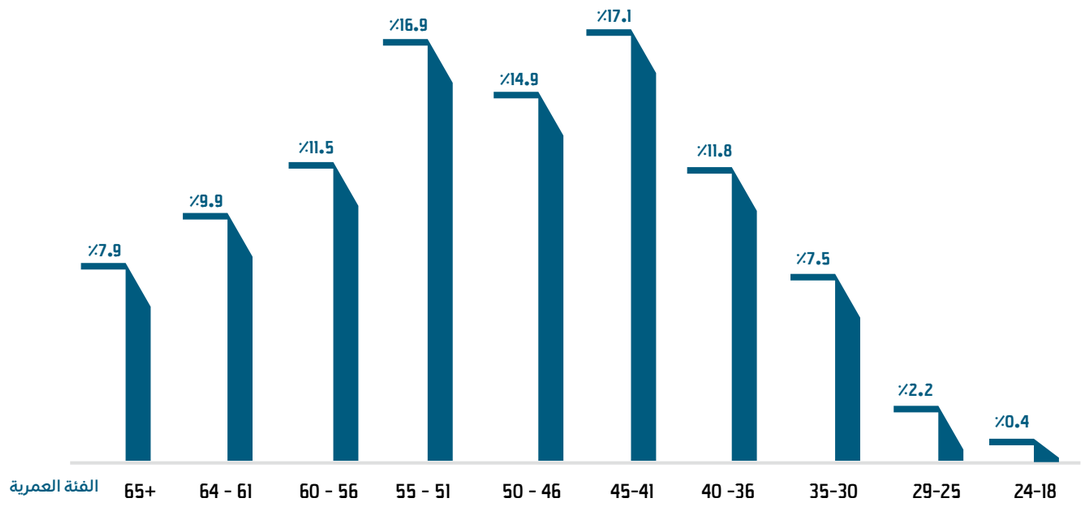

5

أقل عـــــدد أعضاء المجلس

13

أكثر عـــــدد أعضاء المجلس

المدير التنفيذي

يعد المدير التنفيذي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والموظفين والمسؤول بشكل مباشر أمام مجلس الإدارة عن كافة الأنشطة التنفيذية بالجمعية والعمل على إعداد وتطبيق الخطة الاستراتيجية وتحقيق أهداف الجمعية ورؤيتها ورسالتها بما يتوافق مع قرارات مجلس الإدارة.

متوسط الراتب حسب الفئة والجنس

متوسط الراتب الشهري حسب المؤهل العلمي

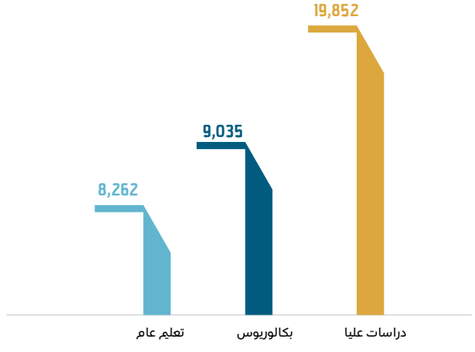

المؤهل التعليمي للمديرين التنفيذين

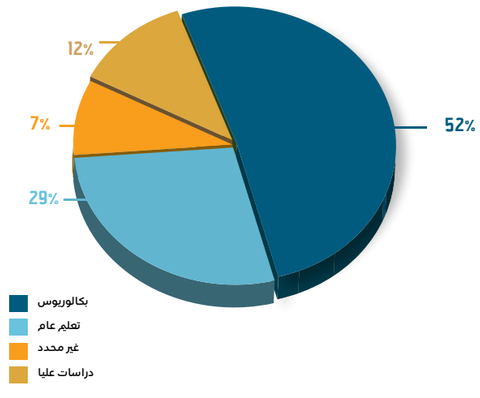

مجموع مساهمات القطاعات لرواتب المديرين التنفيذين

المجموع الشهري للرواتب

7,359,598

ريال شهرياً

دعم رواتب من وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية

500,000

ريال شهرياً

%14.6

من إجمالي الرواتب مدعومة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية

دعم رواتب من القطاع الخاص

70,000

ريال شهرياً

%0.95

من إجمالـــي الرواتـب مدعومة من القطاع الخاص

متوسط رواتب المديرين التنفيذيين وفق المناطق

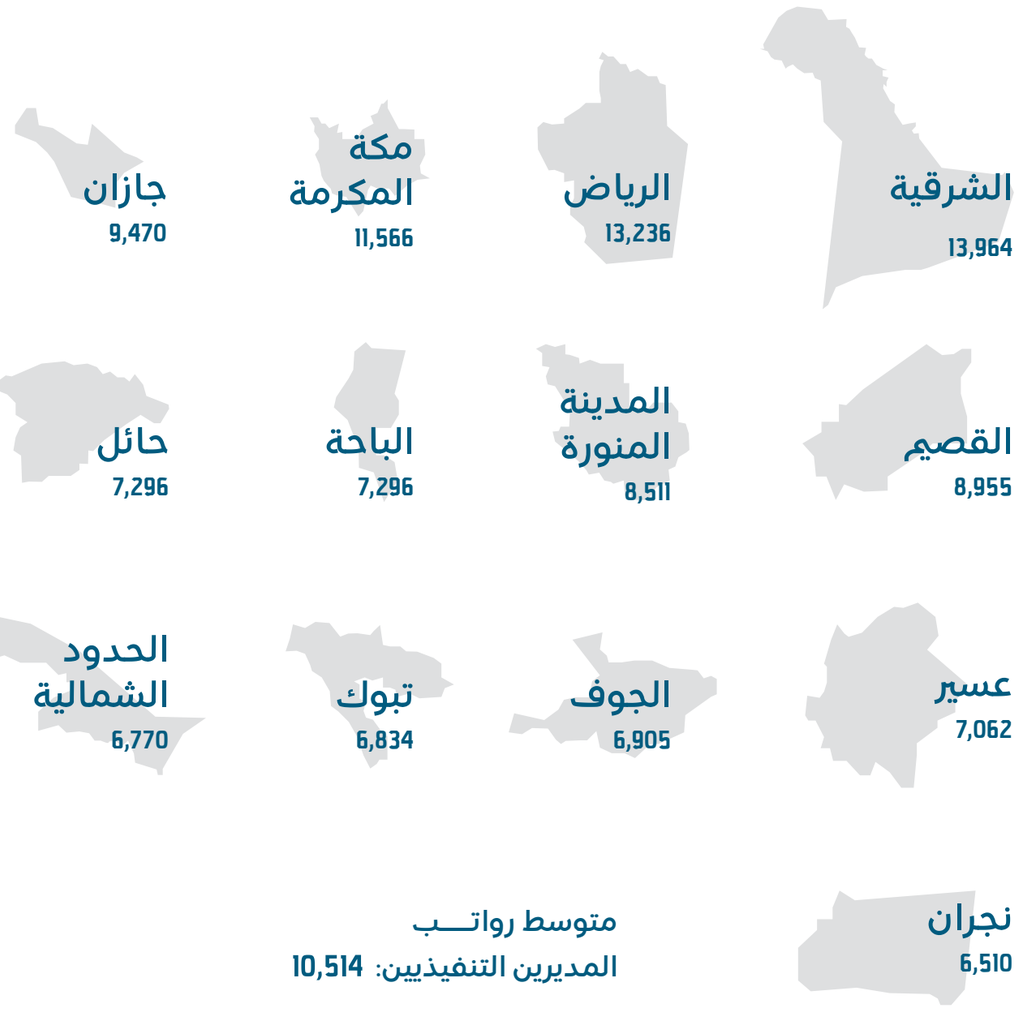

متوسط رواتـــب
المديرين التنفيذيين: 10,514

يلاحظ ارتفاع الرواتب في المناطق الرئيسية متمثلة في منطقة الشرقية ومنطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة مقارنة بالمناطق الأخرى.

*كافة الرواتب في التقرير بعملة الريال السعودي.

أعلى متوسط رواتب للمدير التنفيذي حسب التصنيف

أقل متوسط رواتب للمدير التنفيذي حسب التصنيف

الموظفون

الموارد البشرية العاملة في الجمعيات الأهلية سواءً بدوام جزئي أو كلي والتي يعول عليها القيام بأنشطة الجمعية اليومية.

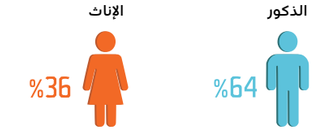

إجمالي عدد الموظفين

12,808

دوام كامل	سعودي
85%	77%
جزئي	غير سعودي
15%	23%

حجم الجمعيات حسب عدد الموظفين

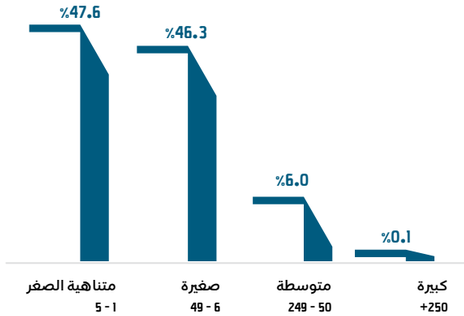

تساهم الجمعيات التي تمتلك وحدة لإدارة المتطوعين في توفير البيئة الملائمة التي تشجع العمل التطوعي وتعزز المشاركة المجتمعية بما يتوافق مع احتياج الجمعيات وتنمية القطاع غير الربحي

40%
من الجمعيات الأهلية لديها وحدة لإدارة المتطوعين

%25
من الموظفين تم تسجيلهم في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

يوضح الجدول أبرز الارقام ذات العلاقة بالموظفين في الجمعيات الأهلية في مختلف مناطق المملكة وفقاً للجنس، الجنسية ولنوع التعاقد.

المنطقة	الجنس		الجنسية		نوع التعاقد		المجموع الكلي للموظفين حسب المنطقة	المتوسط لكل جمعية حسب المنطقة
	ذكر	أنثى	سعودي	غير سعودي	كلي	جزئي		
مكة المكرمة	2,132	946	2,100	978	2,666	412	3,078	19
الشرقية	1,239	1,489	2,100	628	2,306	422	2,728	34
الرياض	1,260	912	1,642	530	1,800	372	2,172	12
القصيم	725	382	890	217	806	301	1,107	14
المدينة المنورة	835	245	880	200	976	104	1,080	12
عسير	486	130	507	109	506	110	616	7
حائل	305	147	384	68	423	29	452	7
جازان	302	145	406	41	412	35	447	9
تبوك	231	71	270	32	276	26	302	8
الباحة	189	78	235	32	254	13	267	11
الجوف	174	51	191	34	183	42	225	10
نجران	166	28	107	87	142	52	194	10
الحدود الشمالية	108	32	123	17	102	38	140	9
المجموع	8,152	4,656	9,835	2,973	10,852	1,956	12,808	14

المنطقة	الجنس		الجنسية		نوع التعاقد		توزيع موظفي الجمعيات الأهلية
	ذكر	أنثى	سعودي	غير سعودي	كلي	جزئي	
مكة المكرمة	69%	31%	68%	32%	87%	13%	24%
الشرقية	45%	55%	77%	23%	85%	15%	21%
الرياض	58%	42%	76%	24%	83%	17%	17%
القصيم	65%	35%	80%	20%	73%	27%	9%
المدينة المنورة	77%	23%	81%	19%	90%	10%	8%
عسير	79%	21%	82%	18%	82%	18%	5%
حائل	67%	33%	85%	15%	94%	6%	4%
جازان	68%	32%	91%	9%	92%	8%	3%
تبوك	76%	24%	89%	11%	91%	9%	2%
الباحة	71%	29%	88%	12%	95%	5%	2%
الجوف	77%	23%	85%	15%	81%	19%	2%
نجران	86%	14%	55%	45%	73%	27%	2%
الحدود الشمالية	77%	23%	88%	12%	73%	27%	1%
المجموع	64%	36%	77%	23%	85%	15%	

نتائج حوكمة الجمعيات الأهلية

تبنت مبادرة حوكمة الجمعيات الأهلية عدداً من الأدوات والاليات التي تضمن التزام الجمعيات الأهلية بالأنظمة والتشريعات وتمكينها من التطبيق الفعال للحوكمة الرشيدة، وقد أوضح ارتفاع متوسط درجات الحوكمة تبني الجمعيات الأهلية لمفهوم الحوكمة. وأسهمت بيانات النموذج الشامل والزيارات الميدانية في التحقق من مدى التزامهم بمعايير الحوكمة وفقاً لمعيار الامتثال والالتزام والشفافية والإفصاح وإيضاح مناطق القوة والتحسين.

الامتثال والالتزام:

المؤشرات 11

- اللائحة الأساسية للجمعية
- الجمعية العمومية
- مجلس الإدارة
- الفروع والمكاتب
- التقارير
- الأنظمة السارية في المملكة
- الأنشطة والفعاليات
- الإيرادات والمصروفات والتملك
- الوثائق والسجلات
- تكوين اللجان
- المؤسسات والإختصاصات المباشرة

الشفافية والإفصاح:

المؤشرات 6

- بيانات القائمين على الجمعية
- بيانات الجمعية
- أهداف وبرامج الجمعية
- القوائم المالية
- النموذج الشامل
- اللوائح والأنظمة

68%

متوسط معيار الشفافية والإفصاح

85%

متوسط معيار الامتثال والالتزام

80%

متوسط درجة الحوكمة

نتائج حوكمة الجمعيات الأهلية

1. معيار الامتثال والالتزام

11 مؤشر
41 ممارسة

2. معيار الشفافية والإفصاح

6 مؤشرات
16 ممارسة

متوسط درجة الحوكمة حسب المناطق

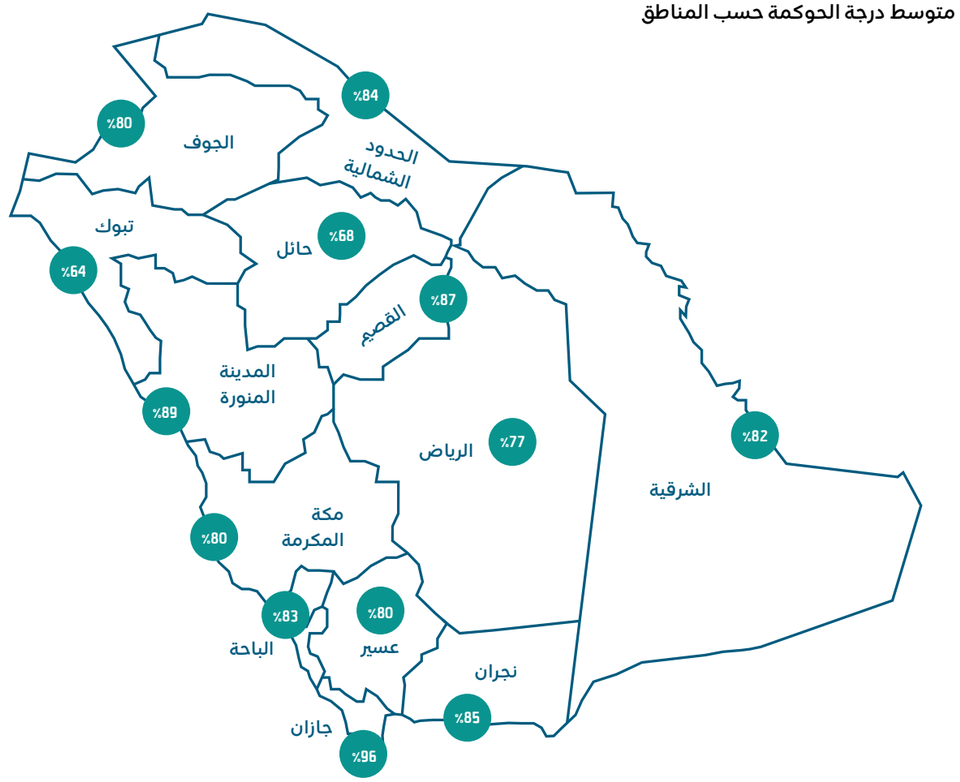

متوسط درجة الحوكمة وفق التصنيف

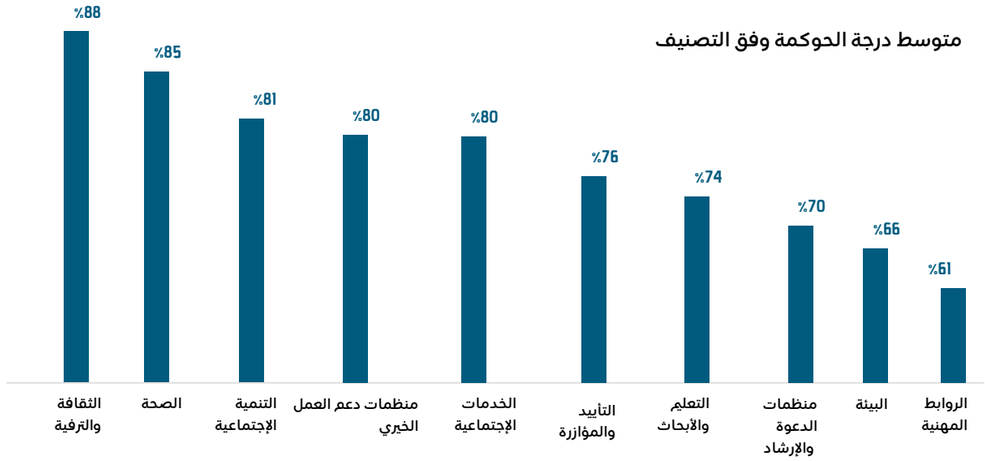

يوضح الشكل أعلاه بأن متوسط درجة حوكمة الجمعيات الأهلية المصنفة تحت الثقافة والترفيه تعد الأعلى مقارنة بالتصنيفات الأخرى، على نقيض الروابط المهنية التي تعد الأدنى درجة مقارنة بالتخصصات الأخرى

يوضح الجدول التالي درجات الحوكمة وفقاً لكل منطقة:

المناطق	الامتثال والالتزام	الشفافية والإفصاح	درجة الحوكمة
المدينة المنورة	92%	82%	89%
القصيم	91%	81%	88%
نجران	92%	69%	85%
الحدود الشمالية	89%	75%	84%
الباحة	87%	78%	84%
الشرقية	85%	77%	82%
الجوف	86%	70%	81%
مكة المكرمة	86%	69%	80%
عسير	87%	66%	80%
الرياض	84%	63%	77%
جازان	74%	59%	69%
حائل	77%	50%	68%
تبوك	73%	45%	64%

يوضح الجدول التالي درجات الحوكمة وفقاً لكل تصنيف:

التصنيف	الامتثال والالتزام	الشفافية والإفصاح	درجة الحوكمة
الثقافة والترفيه	90%	84%	88%
الصحة	89%	77%	85%
التنمية والإسكان	86%	71%	81%
منظمات دعم العمل الخيري	84%	73%	80%
الخدمات الاجتماعية	85%	68%	68%
التأييد والمؤازرة	83%	63%	76%
التعليم والأبحاث	80%	62%	74%
منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني وخدمة ضيوف الرحمن*	85%	42%	70%
البيئة	79%	40%	66%
الروابط المهنية	71%	42%	61%

* لم تشرك كافة جمعيات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني وخدمة ضيوف الرحمن في هذا التقييم لعدم اكتمال الموائمة مع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في عام 2018.

نتائج مؤشرات معيار الامتثال والالتزام

يشير الجدول التالي إلى متوسط نتائج حوكمة الجمعيات الأهلية وفقاً لمؤشرات معيار الامتثال والالتزام والذي يوضح أكثر المناطق الجغرافية امتثالاً والتزاماً كما يشير متوسط النتائج إلى أن مؤشرات اللائحة الأساسية والجمعية العمومية ومجلس الإدارة أتت في مقدمة النتائج بالإضافة لذلك، شهد مؤشر الأنظمة السارية تقدم ملحوظ خلال فترة قياسية رغم شموليته على متطلبات مستحدثة تتعلق بممارسات مكافحة الإرهاب وتمويله.

المؤشر	تعريف المؤشر	متوسط النتائج	أعلى 3 مناطق درجة في المؤشر
اللائحة الأساسية للجمعية	التزام الجمعية بالضوابط والإجراءات المنظمة للائحة الأساسية للجمعية	94%	الباحة 99.3٪ المدينة المنورة 99.2٪ مكة المكرمة 96.4٪
الجمعية العمومية	قدرة الجمعية على إدارة ملف الجمعية العمومية بكفاءة عالية وتطبيق كافة الأحكام والضوابط لزيادة فاعليتها	86%	نجران 97.4٪ القصيم 94.7٪ عسير 89.1٪
مجلس الإدارة	التزام الجمعية بالأحكام والضوابط المنظمة لمجلس الإدارة وزيادة فاعليته	82%	المدينة المنورة 94.1٪ القصيم 89.3٪ الحدود الشمالية 87.1٪
التقارير	التزام الجمعية بإعداد التقارير الدورية المطلوبة ورفعها للوزارة خلال الفترت المحددة	81%	الحدود الشمالية 97.6٪ القصيم 87.8٪ الشرقية 84.6٪
الأنظمة السارية في المملكة	التزام الجمعية بكافة مستوياتها الإدارية بمكافحة جرائم الإرهاب وتمويله وغسل الأموال من خلال المؤشرات والسياسات والإجراءات الداخلية	57%	الحدود الشمالية 91٪ الجوف 86.3٪ المدينة المنورة 76.3٪
المسؤوليات والاختصاصات المباشرة	التزام المشرف المالي بمسؤولياته واختصاصاته المحددة في اللوائح والأنظمة	79%	الباحة 91.4٪ الجوف 88.5٪ مكة المكرمة 88.3٪
الوثائق والسجلات	التزام الجمعية بالأنظمة والضوابط المنظمة للوثائق والسجلات	84٪	نجران 93.3٪ الحدود الشمالية 91.7٪ المدينة المنورة 90.4٪
الفروع والمكاتب	التزام الجمعية بإنشاء فروعها ومكاتبها وفق ما تحدده الأنظمة واللوائح	94%	
تكوين اللجان	التزام الجمعية بضوابط تكوين وتنظيم عمل اللجان الدائمة والمؤقتة	85%	لا يلزم حصول الجمعيات على درجة عالية أو مكتملة في هذه المؤشرات لتطبيقها، كما تتخذ الجمعية الدرجة الكاملة في حال عدم القيام بهذه المؤشرات كونها غير إلزامية.
الأنشطة والفعاليات والتعاقدات	التزام الجمعية بالأنظمة والضوابط عند تنفيذ البرامج والأنشطة داخل نطاقها الإداري أو داخل المملكة وخارجها	98%	
الإيرادات والمصروفات والتملك	التزام الجمعية بالأنظمة والضوابط المنظمة للإيرادات والمصروفات وامتلاك العقارات	95%	

المناطق الحاصلة على أعلى الدرجات في معيار الامتثال والالتزام

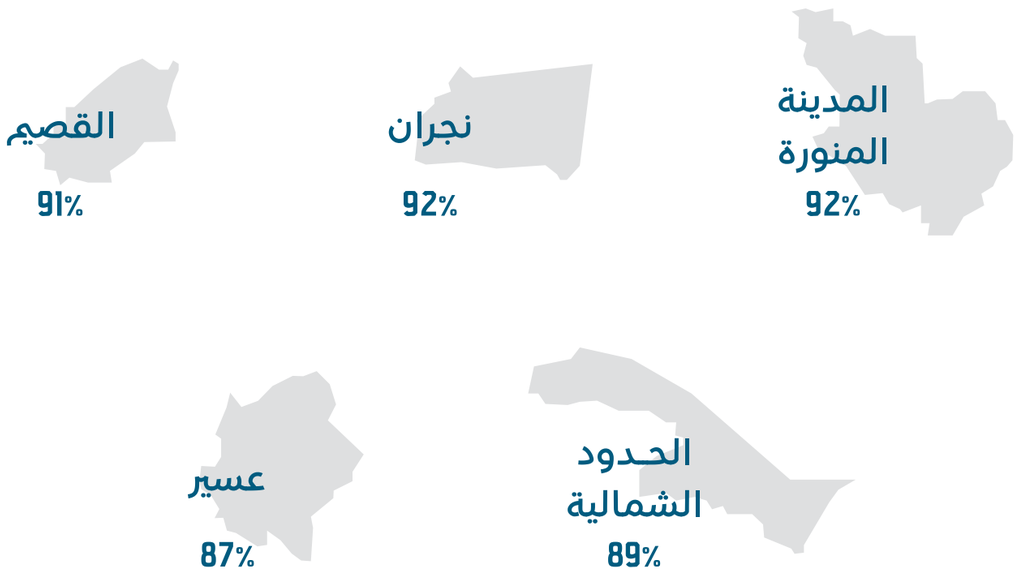

نتائج مؤشرات معيار الشفافية والإفصاح

يشير الجدول التالي إلى متوسط نتائج حوكمة الجمعيات الأهلية وفقاً لمؤشرات معيار الشفافية والإفصاح:

المؤشر	تعريف المؤشر	متوسط النتائج	أعلى 3 مناطق درجة في المؤشر
اللوائح والأنظمة	نشر اللوائح والأنظمة والسياسات المعتمدة وإتاحتها للمستهدفين منها	69.2%	الباحة 88٪ المدينة المنورة 88٪ القصيم 84٪
بيانات القائمين على الجمعية	الإفصاح عن بيانات القائمين على شؤون الجمعية	72%	المدينة المنورة 86٪ القصيم 84٪ نجران 83٪
بيانات الجمعية	نشر بيانات الجمعية وفروعها ومكاتبها والحصول على التغذية الراجعة من أصحاب العلاقة	59%	الحدود الشمالية 79٪ الشرقية 73٪ القصيم 71٪
أهداف وبرامج الجمعية	نشر أهداف الجمعية وتقارير البرامج المنفذة	65%	نجران 83٪ القصيم 81٪ الباحة 80٪
القوائم المالية	نشر القوائم المالية المدققه والمعتمدة من مجلس الإدارة	54%	الشرقية 74.7٪ الباحة 71.3٪ الحدود الشمالية 62.5٪
النموذج الشامل	نشر النموذج الشامل المعتمد من مجلس الإدارة والمتطابق مع واقع الجمعية	92%	جازان 99٪ الرياض 98٪ القصيم 96٪

المناطق الحاصلة على أعلى الدرجات في معيار الشفافية والافصاح

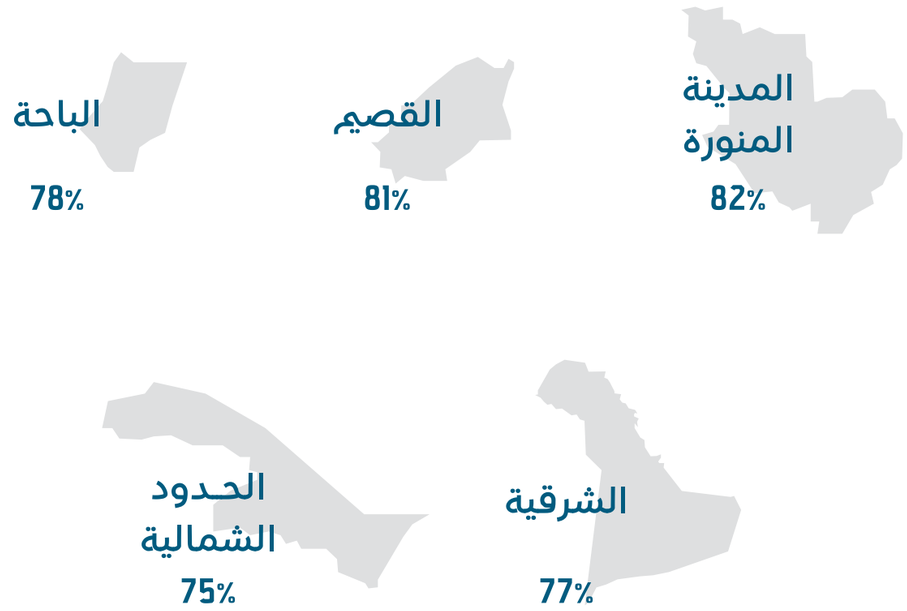

مؤشرات معايير الحوكمة

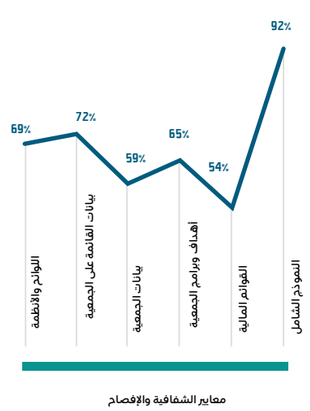

معايير الشفافية والإفصاح

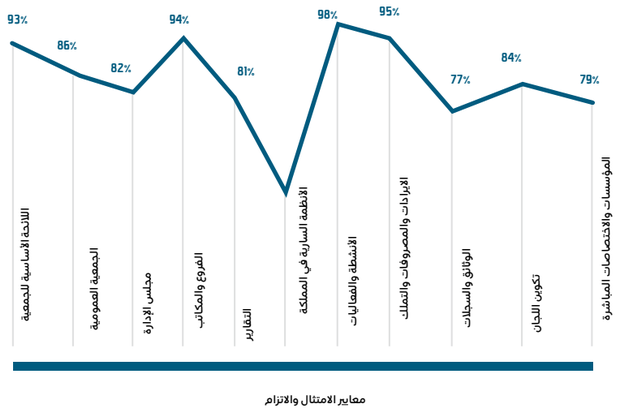

معايير الامتثال والالتزام

أعلى ٥ مجالات شهدت ارتفاع في النتائج لكل معيار

يتضمن كل مؤشر في المعيار العديد من المجالات، حيث يوضح الجدول التالي أعلى المجالات التي شهدت ارتفاعاً في النتائج وفقاً لكل معيار:

معيار الامتثال و الالتزام

المجال	الوصف	متوسط النتائج
سياسات الجمع بين العضويات	نظامية أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية ووجود موافقة الوزارة	٪98
شروط وأحكام العضوية	التزام الجمعية بوجود اللائحة الأساسية المعتمدة، واشتمالها على أهداف الجمعية والإجراءات المنظمة لعمل الجمعية	٪96
محتويات اللائحة الأساسية	وجود اللائحة الأساسية واشتمالها على البيانات الأساسية وأهداف الجمعية	٪95
محاضر الاجتماعات	الاحتفاظ بسجل لأعضاء الجمعية العمومية ومحاضر اجتماعاتها، والالتزام باختصاصات الجمعية العمومية العادية وغير العادية، والالتزام بضوابط عضوية الجمعية العمومية	٪93
اجتماعات مجلس الإدارة	انتظام اجتماعات مجلس الإدارة	٪93

معيار الشفافية والإفصاح

المجال	الوصف	متوسط النتائج
بيانات النموذج الشامل	توفير البيانات المطلوبة في النموذج الشامل في الوقت المحدد، والتأكد من دقة المعلومات واعتمادها من مجلس إدارة الجمعية	٪ 92
الوظائف القيادية الشاغرة	الإعلان عن الوظائف القيادية الشاغرة	٪91
الموقع الإلكتروني	وجود الموقع الإلكتروني وتحديثه	٪80
أسماء الأعضاء واللجان والعلاقات	تفصح الجمعية عن أسماء أعضاء الجمعية العمومية ومحاضر اجتماعاتهم، وأسماء أعضاء مجلس الإدارة، وبيانات المدير التنفيذي ورؤساء اللجان ورؤساء الأقسام في الجمعيات في الموقع الالكتروني، بالإضافة إلى الإعلان عن الوظائف القيادية الشاغرة	٪75
نشر سياسات الجمعية المعتمدة	نشر الجمعية للائحتها الأساسية، ولوائحها وسياساتها المعتمدة في موقعها الالكتروني ومنصاتها المختلفة، والتأكد من قدرة المستفيدين من الوصول إليها	٪74

متوسط درجة الحوكمة حسب المؤهل التعليمي للمدير التنفيذي

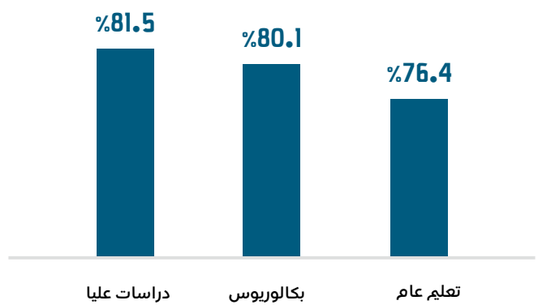

يلاحظ أن المؤهل التعليمي لمنسوبي الإدارة التنفيذية له دور في تفهم وتطبيق الحوكمة بطريقة سليمة وسريعة.

درجة الحوكمة وعمر الجمعية

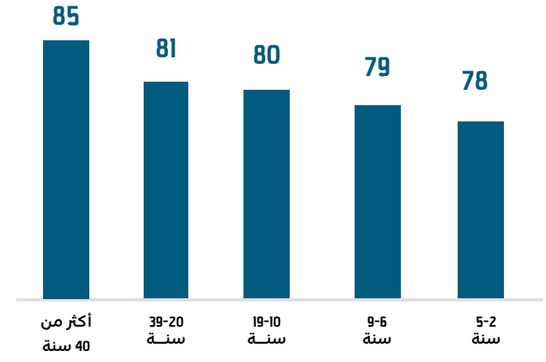

مرئيات: تظهر النتائج بأن عمر الجمعية له تأثير مباشر على تطبيق الحوكمة بفعالية، حيث إن الجمعيات الأهلية المؤسسة حديثاً شهدت انخفاضاً في متوسط الدرجات في التصنيفات الحاصلة على أدنى الدرجات رغم تفاوت سنين خبرة المدير التنفيذي.

مرئيات: يتضح من الرسم البياني التأثير الإيجابي الطردي للمؤهل العلمي والخبرة للمديرين التنفيذيين والتي تحدد الرواتب وتأثيرها الإيجابي على درجة حوكمة الجمعية.

درجات الحوكمة وراتب المدير التنفيذي

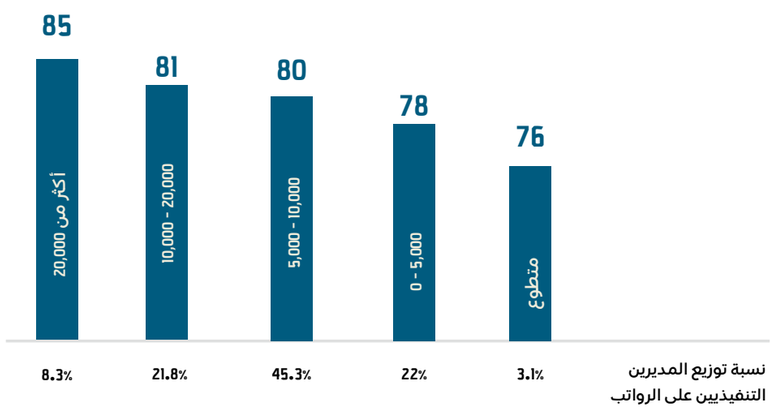

تأثير عدم فعالية الموقع الالكتروني على متوسط درجة الحوكمة

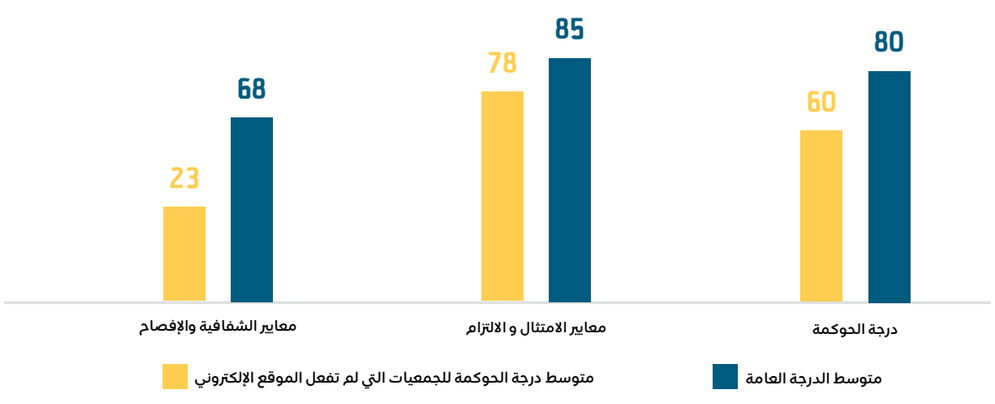

مرئيات: تعد فعالية الموقع الإلكتروني الخاص بالجمعية الأهلية مؤثر في معيار الشفافية والإفصاح، ويوضح الرسم البياني بأن 11% من الجمعيات لم تفعل الموقع الإلكتروني مما أدى إلى إنحفاض درجة معيار الشفافية والإفصاح بما يعادل 45% و 20% من درجة الحوكمة.

مشاهدات في نتائج الحوكمة

ظهرت بعض المشاهدات خلال تحليل نتائج حوكمة الجمعيات الأهلية لوجود ارتباط بين التزام الجمعيات الأهلية بتطبيق بعض الممارسات على متوسط درجة الحوكمة النهائية للجمعية، إذ يستعرض الشكل أدناه مجموعة من الممارسات في كل معيار ومدى ارتباط وجودها من عدمه على متوسط درجة الحوكمة النهائية للجمعية، حيث يوضح بالأخضر نسبة التغير الإيجابي في متوسط درجة الحوكمة النهائية إذا ما التزمت الجمعية بتطبيق الممارسة، ويشار بالبني إلى نسبة التغير السلبي في متوسط درجة الحوكمة النهائية إذا لم تلتزم الجمعية بتطبيق الممارسة.

معيار الشفافية والافصـــاح

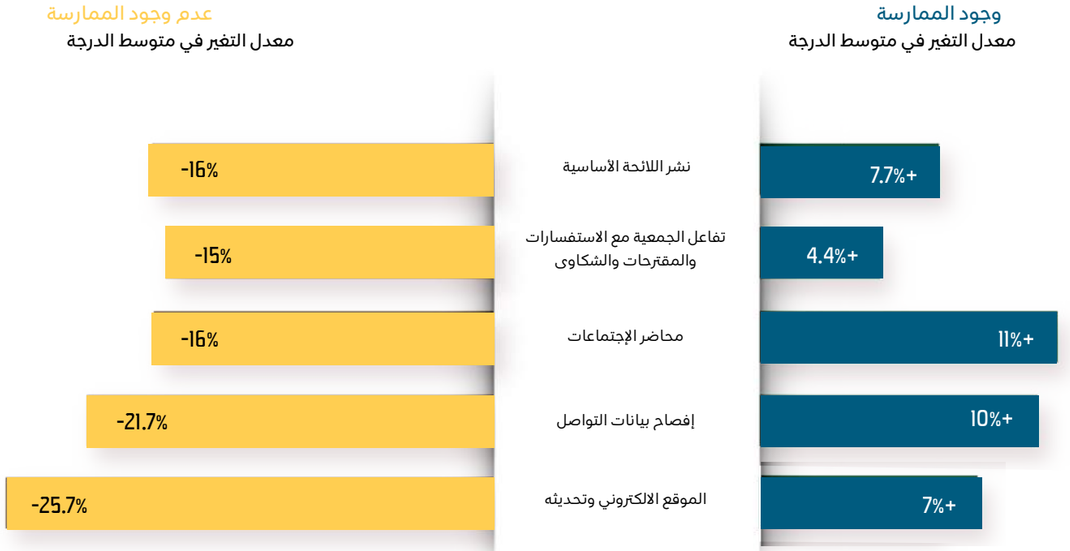

*لا توجد علاقة مباشرة بين وجود الممارسة وارتفاع متوسط درجة الحوكمة.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية | تقرير حوكمة المنظمات غير الربحية (الجمعيات الاهلية)

معيار الامتثال والالتـــزام

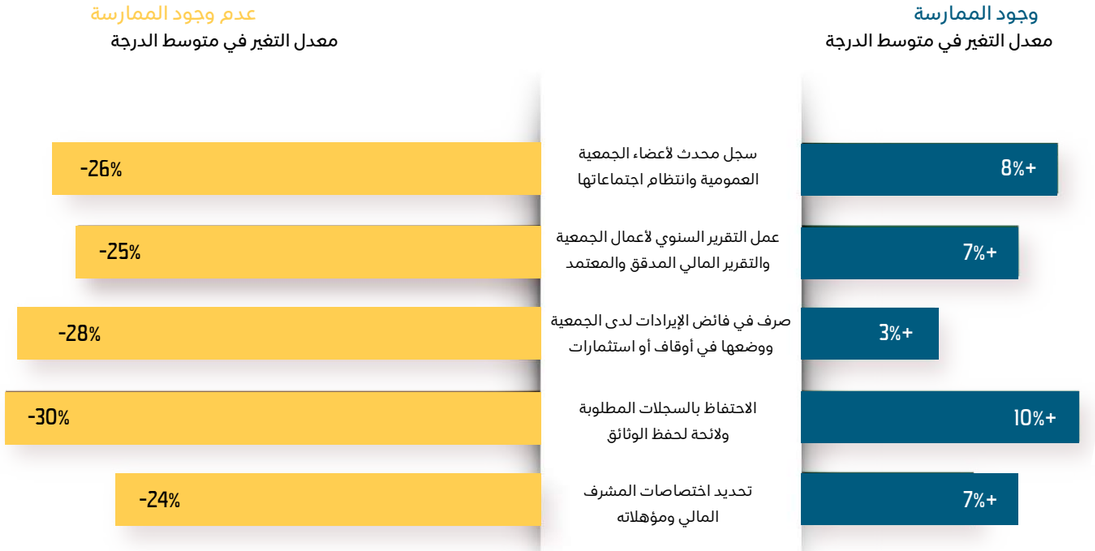

1 نظرة على القطاع غير الربحي حول العالم

2 القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية

3 دور الحوكمة في تطوير القطاع غير الربحي

4 نظرة عامة على الجانب التشغيلي لمشروع زيارات الحوكمة

5 الجمعيات الأهلية في أرقام

6 توصيات التقرير

6
توصيات التقرير

6

توصيات التقرير

تعد مبادرة حوكمة المنظمات غير الربحية وتصنيفها، إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني التي تستهدف ضمان التزام المنظمات غير الربحية بمعايير الحوكمة المعتمدة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وتمكن الجهات المشرفة من متابعة أداء هذه المنظمات.

تهدف مبادرة حوكمة المنظمات غير الربحية وتصنيفها إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التمكين: لاستمرارية أداء المنظمات وتقديم العطاء واستدامة مواردها.
- الفاعلية: لزيادة فرص نجاح إدارة المنظمات وجودة برامجها وأنشطتها.
- الحماية: لثبات المنظمات على أهدافها ورسالتها، وحماية ممتلكاتها ومواردها.
- تعظيم الأثر الاجتماعي: للتركيز على الأعظم تأثيراً ونفعاً للمجتمع والمستفيدين.
- الموثوقية: لرفع مستوى الإفصاح والمصداقية لزيادة ثقة أصحاب المصلحة بالمنظمات.

استهدف المشروع عمل زيارات تقييم ميدانية لجميع الجمعيات الأهلية القائمة في المملكة العربية السعودية، وذلك لتقييم مدى التزام الجمعيات الأهلية لمعيار الالتزام والامتثال ومعيار الشفافية والإفصاح، وذلك وفق نماذج إلكترونية ومن خلال فريق مقيمين معتمدين ومؤهلين من مختلف مناطق المملكة.

وبناء على ذلك زارت الوزارة 930 جمعية أهلية وفق خطة العمل المعتمدة، وأصدرت تقريراً مفصلاً لكل جمعية حول واقع التزامها بمعايير الحوكمة المعتمدة.

ووفقاً لنتائج زيارات الحوكمة وبناء على تحليل لكامل مخرجات وبيانات المشروع، تم التوصل إلى توصيات من شأنها الوصول إلى الهدف المطلوب من المبادرة والمساهمة في تحقيق أهداف القطاع غير الربحي.

ونشير أن هذه التوصيات قيد الدراسة والمراجعة مع المختصين وأصحاب المصلحة.

قسمت هذه التوصيات إلى أربع نقاط رئيسة وهي:

أولاً — توصيات خاصة بأهداف المشروع ومبادرة حوكمة الجمعيات الأهلية.

ثانياً — توصيات معايير الحوكمة المعتمدة وتطويرها.

ثالثاً — توصيات تنفيذ الزيارات الميدانية الخاصة بتقييم الجمعيات الأهلية.

رابعاً — توصيات تمكين الجمعيات الأهلية ورفع قدراتها.

أولاً

أهداف المشروع والمبادرة

1

تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن الجمعيات الأهلية لدى المجتمع بنشر نتائج الزيارات وإبراز أدوارها في خدمة المجتمع وأهمية الدور الذي تقوم به.

2

نشر التقرير الختامي للمشروع واعتماده **كخط أساس رسمي للوزارة لحالة الجمعيات الأهلية لعام 2020.**

3

تفعيل منصة الإفصاح للبيانات وتحديثها بالبيانات، واعتمادها كمرجع رئيسي.

4

تفعيل دور الوحدات الإشرافية لمنظمات القطاع غير الربحي في الجهات الحكومية المختلفة، وتعزيز دورها في تأسيس الجمعيات ورفع قدرات الجمعيات وتمكينها.

5

تفعيل منصة مكين الخاصة بالجمعيات الأهلية، وتحديث محتوى المعايير وشرح أفضل الممارسات لتطبيق الحوكمة الرشيدة في الجمعيات الأهلية، وتوفير الأدوات التي تساعد الجمعيات على بناء الالتزام بمعايير الحوكمة.

6

دعوة المهتمين إلى **تأسيس جمعيات ومؤسسات أهلية متخصصة في الحوكمة تمارس أدوار المؤازرة والتثقيف والتوعية** لمكونات القطاع غير الربحي في المجالات ذات العلاقة.

7

تفعيل الرقابة والإشراف على الجمعيات الأهلية وإيجاد آلية لتحديث البيانات بشكل مستمر.

ثانياً

معايير الحوكمة

1

العمل بالمعايير المعتمدة حالياً لجميع الجمعيات القائمة لخمس سنوات قادمة، حتى تصل **لمرحلة النضوج الكامل** من قبل جميع الجمعيات، وحينها ننتقل من مرحلة تقييم الجمعيات الأهلية على وجود المعايير إلى مرحلة تطبيق وممارسة وفاعلية تطبيق المعايير على تحقيق أهداف الجمعية.

2

تحفيز مجالس الجمعيات الأهلية الرئيسية والفرعية لإدراج برامج التثقيف ونشر المعرفة المتخصصة في مجالات الحوكمة ضمن الأجندة الرئيسية لها.

3

المراجعة والتطوير المستمر للمعايير والمؤشرات **لزيادة فاعليتها .**

4

استمرار توعية الجمعيات الأهلية بالمؤشر الخاص **بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، مع بيان أفضل الممارسات لهذا المؤشر ومواصلة الدور الريادي فيه مع الإشادة بالتصنيف الذي تحقق مؤخراً في تقرير مجموعة العمل المالي FATF للقطاع غير الربحي.

5

تشجيع الجمعيات الأهلية الناشئة على استيعاب معايير الحوكمة ضمن مرحلة البناء والتأسيس، وإرساء قواعدها لتكون ثقافة مؤسسية متجذرة.

6

توجيه مجالس الجمعيات الأهلية والجهات المتخصصة في تطوير القطاع غير الربحي إلى تصميم برامج التطوير وفقًا لنتائج الحوكمة، واعتبار تقرير الحوكمة ونتائجه مدخل رئيس لعمليات التطوير لأي جمعية أهلية.

7

دعوة مجالس الجمعيات الأهلية والجمعيات المتخصصة في التطوير والمهتمين بالقطاع غير الربحي إلى **مساندة الجمعيات المتعثرة** في تقييم الحوكمة عبر إنشاء مجموعات متخصصة ومجتمع للممارسين وإعداد نماذج للسياسات واللوائح التي تقدم لهم العون والمساندة.

8

تشجيع الجمعيات الأهلية الحاصلة على تقييم متميز في معايير الحوكمة على **نشر تجربتها.**

9

التحديث المستمر للمعايير لمواكبة ما قد يستجد من تنظيمات وتعاميم وأنظمة وتشريعات ذات علاقة.

ثالثاً

تنفيذ الزيارات والتقييم

1

استحداث أداة تتيح للجمعيات الأهلية التقييم الذاتي لمعايير الحوكمة، مما يسهم في رفع مستواها وتحديد مجالات القوة وفرص التحسين بشكل فعال.

2

دراسة إمكانية إتاحة الفرصة للجمعيات الأهلية الراغبة في **تكرار الزيارة** على أن تكون خاصة بالجمعيات الأهلية التي كانت الزيارة لها خلال الربع الأول والثاني من العام الميلادي فقط.

3

السعي مستقبلاً لإضافة نتائج معيار السلامة المالية في تقرير الزيارة بحيث يشمل التقرير نتائج جميع المعايير الثلاثة لرفع مستوى التناغم بين زيارات ونتائج تقييم المعيار المالي والمعايير الأخرى.

4

تطوير المدخلات المطلوبة في نموذج الإفصاح (النموذج الشامل).

ثالثاً

تنفيذ الزيارات والتقييم - تابع

5

دعوة الجمعيات الأهلية إلى نشر ممارسات الحوكمة لتعزيز الشفافية والإفصاح، ودعوة مجالس الجمعيات الأهلية لإبراز أدوار الجمعيات في خدمة المجتمع وأهمية الدور الذي تقوم به بهدف تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن القطاع غير الربحي.

6

تشكيل لجنة فنية من أصحاب الاختصاص لمراجعة **مقترحات لتطوير آليات** الإفصاح وزيارات التقييم والتقارير ونماذج التحسين والاعتراض، مع تقديم الشكر لجميع من بادر وأسهم في صياغة هذه المقترحات.

7

استمرار الآلية المتبعة **لتأهيل المقيمين**، ودراسة إصدار اعتماد رسمي لهم وفق شروط وضوابط محددة، واستهداف زيادة عدد المقيمين المعتمدين من مختلف مناطق المملكة.

8

استمرار مشاركة القطاع الخاص **المتخصص في التقييم والامتثال بمعايير الحوكمة**، مع التحفيز على الاستفادة من أصحاب الخبرة والممارسة في القطاع غير الربحي في عمليات التقييم.

رابعاً

تمكين الجمعيات

1

تعزيز **الشراكات** بين منظمات القطاع الخاص والجمعيات الأهلية لنقل المعرفة وتطوير القدرات، ويشمل ذلك تمكين برامج المسؤولية الاجتماعية وفرص التطوع الاحترافي.

2

تفعيل دور **الجمعية العمومية** في الجمعيات الأهلية لممارسة أدوارها التثقيفية في الرقابة والإشراف والحوكمة لأعمال مجالس الإدارات في الجمعيات.

3

تعظيم **فرص التمويل** للجمعيات الأهلية من خلال الجهات التمويلية والشركات والجهات المانحة.

4

تحفيز وتوجيه الباحثين عن عمل ومنسوبي القطاعات المختلفة بمختلف مستوياتهم وخبراتهم بالانضمام لمنظمات القطاع غير الربحي، وإبراز **الفرص الوظيفية الملائمة لاستقطاب الكوادر الوطنية** في مختلف مناطق المملكة. وبيان مساهمة القطاع في خلق فرص وظيفية متنوعة.

5

اعتماد **تأسيس** الجمعيات الأهلية بناء على **الاحتياج التنموي**، بحيث يتناسب عدد الجمعيات مع الاحتياج في كل منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية.

6

توجيه الجمعيات الأهلية ودعمها لاستخدام **التقنية** في تعاملاتها لما في ذلك من تطوير لأداء أعمالها والتفاعل المستمر مع المستفيدين.

7

تصميم حملات تواصل تستهدف فئات المجتمع لتعزيز **الصورة الذهنية** وخلق فرص **استثمار اجتماعي** **واستدامة مالية** في الجمعيات الأهلية.

8

دعوة الجمعيات الأهلية لبناء وتحديث خططها ومساراتها التشغيلية والخدمات التي تقدمها، والتشجيع على زيادة فاعلية النضج المؤسسي في المجالات التنموية التي تسعى لخدمتها.

رابعاً

تمكين الجمعيات - تابع

9

دعوة الجمعيات الأهلية إلى الاهتمام باستقطاب المختصين والممارسين في مجال الحوكمة والالتزام في عضويات الجمعية العمومية ومجالس الإدارة أو اللجان المنبثقة منها أو تعزيز قدرات فريق العمل وذلك بهدف ترشيد أداء الجمعية ومساندتها في مجال الحوكمة.

10

المشاركة في قرارات التوطين للقطاعات المختلفة، مثل قرار توطين قطاع الاتصالات وتقنية الملعومات، عن طريق التوظيف في منظمات القطاع غير الربحي.

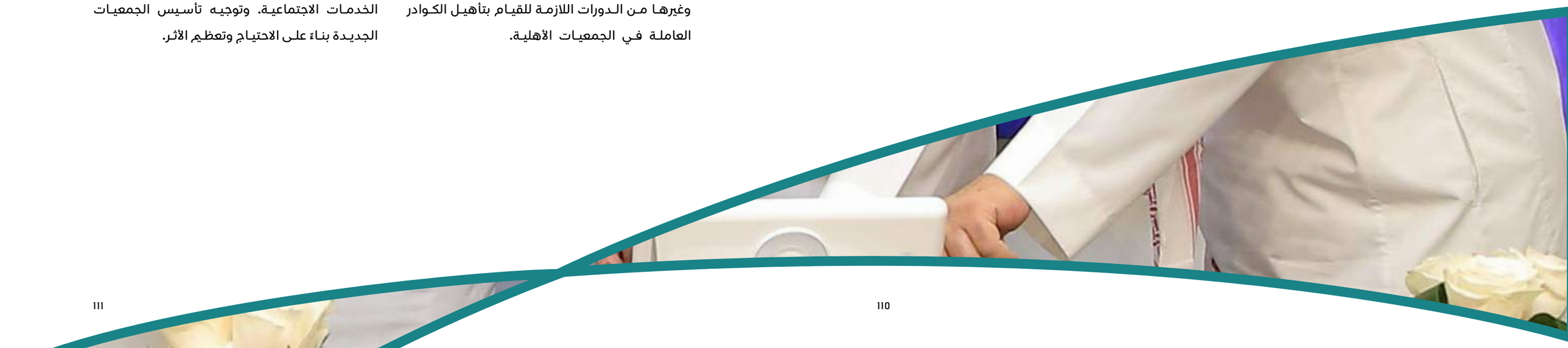

11

دعوة المهتمين بالقطاع غير الربحي إلى **توفير حلول تقنية وتصميم مواقع إلكترونية للجمعيات ودعم تشغيلها**، وذلك لحاجة بعض الجمعيات الأهلية، ولما للموقع الالكتروني من دور في زيادة شفافية الجمعية وإفصاحها عن البيانات للمجتمع.

12

التعاقد مع معاهد التدريب المعتمدة لتأهيل الجمعيات الأهلية في الحوكمة وإدارة المشاريع وغيرها من الدورات اللازمة للقيام بتأهيل الكوادر العاملة في الجمعيات الأهلية.

13

تعزيز التنوع والشمولية في الجمعيات الأهلية، حيث أن 84% من الجمعيات القائمة حالياً هي ضمن تصنيف الخدمات الاجتماعية. وتوجيه تأسيس الجمعيات الجديدة بناءً على الاحتياج وتعظيم الأثر.

للمزيد من التفاصيل
يرجى الاطلاع على:

منصة مكين

فضلاً اضغط هنا

لمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع

www.hrsd.gov.sa